مَجَلّة الثّقَافَةِ وَالعُلُومِ لِلدِّرَاسَاتِ الإِنْسَانِيَّةِ
Culture Science Journal for Human Studies (CSJHS)

النقابات المهنية ودورها في التغيير السياسي في مصر
دراسة حالة "نقابة الصحفيين" من 2011 حتى 2025

Professional Syndicates and Political Change in Egypt: A Case Study of the Journalists' Syndicate (2011– 2025)

لبنى غريب عبد العليم خليفة[1]، سيد أبو ضيف أحمد[2]، روض عبد الحليم محمد موسى[3]

الملخص:

تعد النقابات المهنية من الفواعل الاجتماعية والسياسية التي تؤدي أدوارًا متعددة في النظم السياسية المعاصرة، خاصة خلال أوقات الأزمات والتحولات السياسية الكبرى. ومن هنا تأتي الحاجة إلى تحليل مدى فاعلية هذه النقابات في التأثير على صناعة القرار السياسي، وتقييم الأدوار التي اضطلعت بها في سياق الحراك السياسي المصري الذي تميز بمتغيرات وتحديات متسارعة.

تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال الأساسي المتعلق بطبيعة وأبعاد الدور الذي قامت به نقابة الصحفيين في هذا التحول السياسي، ومدى التغير الذي طرأ على هذا الدور عبر سنوات التغيرات السياسية العميقة التي مرت بها مصر منذ 2011 وحتى 2025. إن هذا السؤال ينطوي على تعقيدات عديدة، إذ تتداخل فيه العوامل السياسية والطبقية والمهنية، كما يتقاطع مع طبيعة العلاقة التي تربط النقابات المهنية بالسلطة السياسية، والتي بدورها تحدد مدى استقلالية هذه النقابات وفعاليتها في التعبير عن مصالح أعضائها والدفاع عنها. وبناءً عليه، ترتكز الدراسة على عدة فرضيات رئيسية، منها أن فاعلية النقابات المهنية تتعاظم في أوقات الأزمات السياسية الكبرى، وأن دورها السياسي يتأثر بطبيعة علاقاتها مع السلطة الحاكمة، إضافة إلى أن التركيبة الطبقية والمهنية للأعضاء تشكل عاملًا حاسمًا في تحديد مدى فاعلية النشاط السياسي للنقابات. كما تفترض الدراسة أن نقابة الصحفيين، خلال فترات الحراك السياسي، تميل إلى التركيز على القضايا الوطنية العامة أكثر من القضايا المهنية البحتة، مما يعكس استخدامها كأداة ضغط سياسية أساسية.

---

[1] مدرس العلوم السياسية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس
[2] أستاذ العلوم السياسية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس
[3] باحثة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس.

منهجياً، تتبنى الدراســـة مقاربة تحليلية متكاملة، فقد تم توظيف اقتراب الدور لفهم النقابات المهنية كفاعلين جماعيين يسعون إلى التأثير في محيطهم السياسي والاجتماعي من خلال وظائف تمثيلية وضغطية وتعبوية، كما اعتمدت الدراســة على اقتراب تحليل النظم الســياســية، الذي يســمح بفهم العلاقة التفاعلية بين النقابات والنظام السياسي، بالإضافة إلى ذلك، تم اختيار منهج دراسة الحالة لتفحص دور نقابة الصحفيين في النظام السياسي المصري.

وعلى ضــوء هذه الأدوات المنهجية، والتركيز على محاور رئيسية جوهرية، توصــلت الدراســة عدة اســتنتاجات منها، أن فاعلية النقابات المهنية في مصــر قد شــهدت تباينًا واضــحًا مرتبطًا بظروف التحولات السياسية والأزمات المتعاقبة، حيث تزيد هذه الفاعلية في أوقات الاضطرابات لكنها تبقى محدودة بفعل العلاقة المتشابكة مع السلطة والتي تفرض عليها قيودًا تعوق استقلالها وقدرتها على الممارسة السياسية الحرة. كما برزت نقابة الصــحفيين كفاعل ســياســي مهم في مصــر، مســتفيدة من موقعها المتميز، لكنها في الوقت ذاته واجهت تحديات جسيمة تعكس التحولات السياسية الداخلية ومستويات القمع والانفتاح التي شهدها النظام السياسي.

من ناحية أخرى، كشفت الدراسة عن جملة من التحديات التي تعترض العمل النقابي، منها الضغوط السياسية والتدخلات الحكومية، وضعف الموارد المالية، والتشريعات المقيدة، وضعف التمثيل الداخلي والتمثيل الجغرافي، إضــافة إلى قصــور في دمج المرأة وتعزيز دورها داخل هياكل النقابات. وأكدت الدراســة على أن تعزيز اســتقلالية النقابات وتطوير بنيانها الداخلي، وتوفير الدعم المالي والتنظيمي، بالإضــافة إلى تحســين آليات التمثيل والتمكين، يشكل ضرورة حتمية لضمان استمرار النقابات في لعب دور فاعل ومؤثر في التغيير السياسي والدفاع عن مصالح أعضائها والمجتمع على حد سواء.

الكلمات الدالة: النقابات المهنية، نقابة الصــحفيين، التغيير الســياســي، ثورة 25 يناير، ثورة 30 يونيو.

Abstract:

Professional syndicates are among the key social and political actors that perform multiple roles within contemporary political systems, especially during times of crisis and major political transformations. Accordingly, this study seeks to analyze the extent to which these syndicates influence political decision-making and to

evaluate the roles they have played within the context of Egypt's political upheaval—a period marked by rapid changes and complex challenges. The central research problem revolves around understanding the nature and dimensions of the role played by the Egyptian Journalists' Syndicate during this political transformation, and how this role evolved throughout the profound political shifts that Egypt has experienced from 2011 to 2025. This inquiry entails a range of complexities, as it involves overlapping political, class, and professional factors, and intersects with the nature of the relationship between professional syndicates and the ruling authorities—an association that ultimately defines the syndicates' autonomy and effectiveness in advocating for their members' interests. The study is grounded on several core hypotheses: that syndicates' effectiveness tends to increase during major political crises; that their political roles are shaped by their relationship with the regime; and that the class and professional composition of their members significantly influences their political activism. Furthermore, the study posits that the Journalists' Syndicate, particularly during times of political mobilization, has often prioritized national political issues over purely professional ones, thereby functioning as a central political pressure tool. Methodologically, the study adopts an integrated analytical approach. It employs role theory to conceptualize syndicates as collective actors operating through representative, mobilizing, and lobbying functions. Additionally, it draws on the political systems analysis approach to understand the interactive dynamics between syndicates and the political regime. A case study methodology was applied to closely examine the role of the Journalists' Syndicate within the Egyptian political system.

Based on these analytical tools and a focus on core thematic axes, the study concludes that the effectiveness of professional syndicates in Egypt has varied depending on the political context and successive crises. Their influence tends to expand during periods of unrest, yet remains constrained by their entangled relationship with the state, which imposes structural limits on their independence and capacity for free political action. The Journalists' Syndicate has emerged as a notable political actor, leveraging its strategic position, but has also faced severe challenges stemming from internal political shifts and fluctuating levels of repression and openness within the regime.

Finally, the study identifies a set of persistent challenges facing syndicate activism, including political pressures and state interference, limited financial resources, restrictive legislation, weak internal and geographic representation, and insufficient inclusion and empowerment of women. The findings emphasize the urgent need to enhance the autonomy of syndicates, develop their internal structures, secure financial and organizational support, and improve mechanisms of representation and inclusion to ensure their continued relevance and influence in driving political change and defending both their members' rights and broader societal interests.

Keywords: Professional Syndicates, Journalists' Syndicate, Political Change, January 25 Revolution, June 30 Revolution

مقدمة:

شهد العالم منذ مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين جملة من التحولات والتطورات الدولية والإقليمية، كشفت بوضوح أن الدول لم تعد الفاعل الوحيد المهيمن على مسار العمل العام، بل ظهرت قوى جديدة وجماعات ضغط باتت تلعب دورًا مباشرًا في مسار التغيير السياسي، وفي مقدمتها منظمات المجتمع المدني. ولم تكن المنطقة العربية بمنأى عن هذه التحولات، إذ اندلعت انتفاضات شعبية في عدد من العواصم العربية، عُرفت لاحقًا بثورات الربيع العربي.

وفي هذا السياق، لم تكن النقابات المهنية المصرية بعيدة عن مجريات الأحداث التي شهدتها البلاد، إذ تُعد أحد المكونات الرئيسة لجماعات الضغط ومؤسسات المجتمع المدني، إلى جانب الجمعيات الأهلية وغيرها. وتشير بعض الدراسات إلى تصاعد الاهتمام الشعبي بالنقابات، بعد أن تجاوزت دورها التقليدي ككيانات تمثل مصالح فئوية محددة، لتُصبح أدوات فاعلة في تمكين الأفراد والجماعات، وتُؤدي دورًا محوريًا كجماعات ضغط تُؤثر في صانع القرار السياسي، سواء من خلال الإضرابات والاحتجاجات، أو عبر المطالبة بالإصلاح

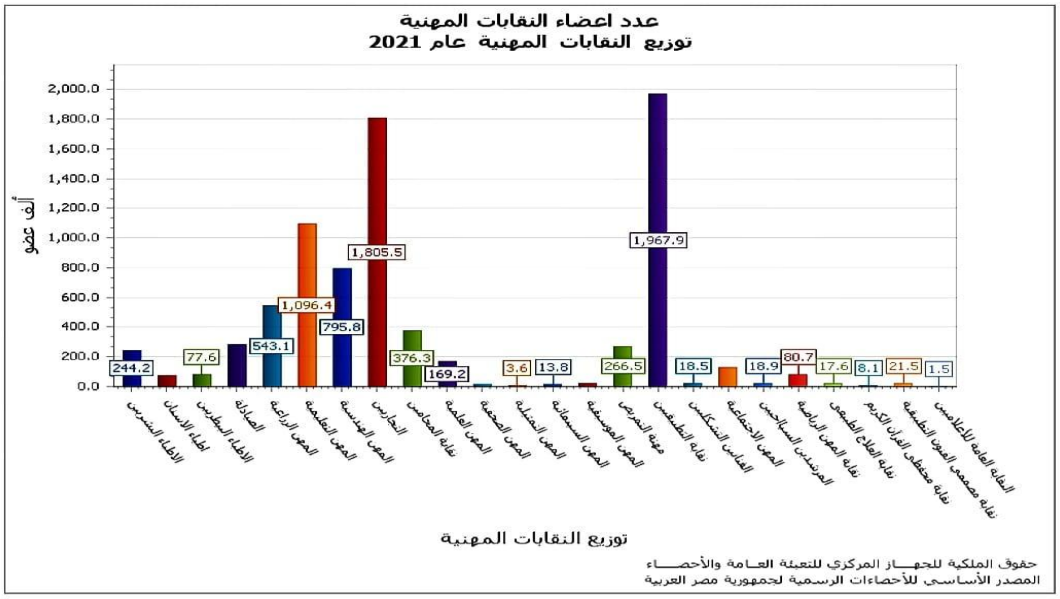

والمشاركة السياسية. ويُعد تطورها ونموها مؤشرًا هامًا على مدى تحقق العملية الديمقراطية في أي مجتمع.

ووفقًا للتقرير السنوي الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2021، يتبيّن أن النقابات المهنية في مصر تضم 24 نقابة عامة، ويبلغ إجمالي عدد أعضائها بنهاية العام نفسه نحو 8 ملايين و38 ألف عضو. ونظرًا لأن هذه الدراسة تتناول النقابات المهنية عمومًا، ونقابة الصحفيين على وجه الخصوص

بوصفها من أقدم وأهم النقابات في مصر، فقد بلغ عدد أعضاء جمعيتها العمومية 10 آلاف و85 عضوًا بنهاية عام 2021.

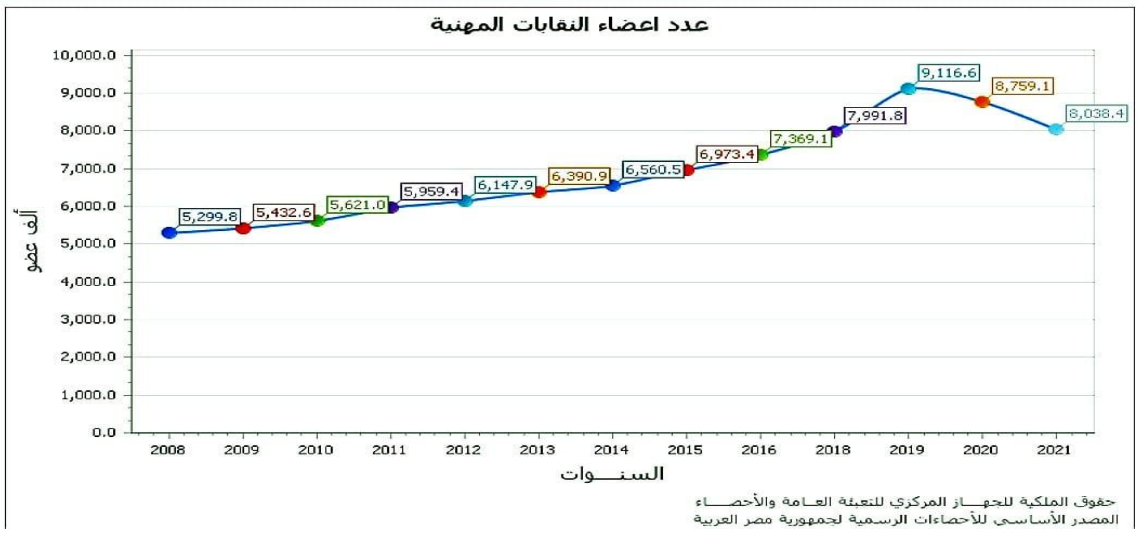

شكل رقم (1)

عدد أعضاء النقابات المهنية خلال الفترة (2008– 2021)

شكل رقم (2)

توزيع أعضاء النقابات المهنية عام 2021

إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في محاولة فهم وتتبع الدور الذي تضطلع به النقابات المهنية في عملية التغيير السياسي، باعتبارها أحد الفواعل غير الرسمية الفاعلة في المجال العام، والتي تُعد من مكونات المجتمع المدني المؤثرة في قرارات السلطة والمشاركة في عملية الإصلاح والتنمية السياسية. وتبرز أهمية هذه الإشكالية في ظل ما أظهرته مراجعة الأدبيات السابقة من اهتمام متزايد بدور منظمات المجتمع المدني عمومًا، والنقابات المهنية خصوصًا، في دعم المسار الديمقراطي وتعزيز الحريات العامة. فازدهار هذا الدور يُعد مؤشرًا دالًا على تقدم الديمقراطية وحرية التعبير داخل المجتمع، نظرًا لكون النقابات تمثل شرائح مهنية واسعة، وتضم بين

صفوفها الأطباء، والمهندسين، والمعلمين، والصحفيين...وغيرهم، وهو ما يجعلها شريكًا أساسيًا في عملية التنمية السياسية، وأداة هامة في التأثير على صانع القرار.

وتسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على طبيعة وأبعاد الدور السياسي الذي لعبته النقابات المهنية في مصر خلال الفترة من 2011 حتى 2025، مع التركيز على نقابة الصحفيين باعتبارها إحدى أقدم وأهم النقابات المهنية ذات الحضور التاريخي البارز في المشهد العام، لا سيما خلال فترات التحول السياسي التي شهدتها البلاد بعد ثورة يناير 2011.

ومن هنا، تَطرح الدراسة تساؤلًا رئيسيًا مفاده:

ما هى طبيعة وأبعاد الدور الذي اضطلعت به النقابات المهنية في التغيير السياسي في مصر خلال الفترة من 2011 حتى 2025، إلى أي مدى طرأ تحول على هذا الدور خلال تلك المرحلة؟ دراسة حالة "نقابة الصحفيين".

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، وهي:

1. ما هي ملامح التطور التاريخي للنقابات المهنية في مصر؟.
2. كيف تؤثر النقابات المهنية في صنع القرار السياسي في مصر؟
3. ما هو الدور السياسي للنقابات المهنية خصوصًا (نقابة الصحفيين) في التحولات السياسية في مصر من 2011؟.
4. ما هي الآليات والأدوات التي اعتمدت عليها النقابات المهنية للتأثير في مسار التغيير السياسي في مصر؟
5. كيف انعكس مناخ الحريات في مصر منذ 2011 على تفعيل الدور السياسي لنقابة الصحفيين داخل المجال العام؟
6. كيف يمكن توصيف العلاقة بين نقابة الصحفيين والنظم السياسية المتعاقبة في مصر منذ 2011؟.
7. ما أبرز التحديات والمعوقات التي واجهت النقابات المهنية وتحديدًا "نقابة الصحفيين" في سعيها للقيام بدور سياسي فعال خلال الفترة الزمنية محل الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على اختبار عدة فرضيات بحثية، هي:

- تتزايد فاعلية النقابات المهنية في أوقات الأزمات والتحولات السياسية الكبرى.
- يتأثر الدور السياسي للنقابات المهنية بطبيعة علاقتها بالسلطة.

- تختلف فاعلية الدور السياسي للنقابات المهنية بحسب اختلاف تركيبتها الطبقية والمهنية.
- تُستخدم نقابة الصحفيين كأداة ضغط في القضايا الوطنية العامة أكثر مما تُستخدم في قضايا مهنية بحتة خلال فترات الحراك السياسي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. قياس مدى فاعلية النقابات المهنية في التأثير على عملية صنع القرار السياسي.
2. دراسة وتحليل طبيعة الحركات الاحتجاجية والتحولات السياسية في مصر منذ عام 2011
3. تحليل الدور السياسي الذي اضطلعت به النقابات المهنية في مصر عمومًا، ونقابة الصحفيين على وجه الخصوص، في سياق التغيير السياسي منذ 2011.
4. استكشاف الوسائل والأدوات والنشاطات التي توظفها النقابات المهنية، ولا سيما نقابة الصحفيين، للمشاركة في التغيير السياسي.
5. تحديد أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه النقابات المهنية المصرية في أداء دورها السياسي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على مزيج من الأدوات المنهجية والنظرية لفهم وتحليل دور النقابات المهنية في عملية التغيير السياسي في مصر، مع التركيز على نقابة الصحفيين كدراسة حالة. وقد تم توظيف **اقتراب الدور** باعتباره أحد المداخل التحليلية لفهم طبيعة الأدوار التي تؤديها النقابات المهنية، من حيث كونها فاعلًا جماعيًا يسعى للتأثير في بيئته السياسية والاجتماعية، وذلك عبر ما تمارسه من وظائف تمثيلية وضغطية وتعبوية، خاصة في السياقات الانتقالية. كما استُخدم **اقتراب تحليل النظم** لتفسير طبيعة العلاقة التفاعلية بين النقابات المهنية والنظام السياسي المصري، من منطلق أن النقابات تمثل أحد المدخلات الأساسية في النسق السياسي، سواء من خلال المطالب التي تعبّر عنها أو الاستجابات التي تتلقاها من النظام الحاكم.

وفي إطار التعمق في البعد التطبيقي، تم اعتماد **منهج دراسة الحالة** كنموذج منهجي لفحص نقابة الصحفيين بوصفها إحدى أعرق النقابات المهنية في مصر، وأكثرها انخراطًا في العمل العام، ما يجعلها نموذجًا ملائمًا لتحليل الديناميكيات النقابية ضمن سياق التغيير السياسي. وقد أتاح هذا الدمج المنهجي تحليل الظاهرة موضوع الدراسة من زوايا متعددة، تجمع بين المستوى الوصفي والتفسيري، وتربط بين بنية النظام وسلوك الفاعلين، بما يثري النتائج ويعمق من الفهم العلمي.

محاور الدراسة:

المحور الأول: الأطر النظرية المفسرة لدور النقابات المهنية في النظم السياسية المعاصرة.
المحور الثاني: جدلية العلاقة بين النقابي والسياسي.
المحور الثالث: واقع النقابات المهنية في مصر.
المحور الرابع: النقابات المهنية والإصلاح السياسي في مصر
المحور الخامس: نقابة الصحفيين في النظام السياسي المصري.
المحور السادس: نقابة الصحفيين وقضايا التغيير السياسي (2011– 2025)
المحور السابع: التحديات التي تواجه عمل النقابات المهنية في مصر
الاستنتاج العام للدراسة

المحور الأول

الأطر النظرية المفسرة لدور النقابات المهنية في النظم السياسية المعاصرة

تُعتبر النقابات المهنية من أبرز المؤسسات المجتمعية التي تمثل حلقة وصل بين الأفراد ذوي الاهتمامات والمهارات المشتركة والسلطة السياسية، حيث تقوم بصياغة الأولويات القطاعية وترجمتها إلى مطالب واضحة تتعلق بالسياسات العامة. وتنشأ أهمية الأطر النظرية والمفاهيمية للنقابات المهنية من قدرتها على تحليل آليات عملها كمنظمات قادرة على التعبير عن هموم منتسبيها، وتجميع مواردهم المادية والبشرية، وتوظيفها في الضغط من أجل التغيير. كما يتيح هذا الإطار استكشاف العوامل التي تحدد مدى استقلالية النقابات وإسهامها في إدارة الحوار بين مؤسسات الدولة والمجتمع. ومن ثمّ، يصبح فهم دور النقابات المهنية في النظم السياسية المعاصرة مسألة ربط مستمر بين بنية المؤسسة النقابية وفعالية ممارساتها في صناعة القرار والتغيير.

أولًا: مفهوم النقابات المهنية وخصائصها:

النقابة هي تنظيم قانوني يتكون من أشخاص يتعاطون لمهنة واحدة أو عدة مهن متقاربة أو صناعة أو حرفة متداخلة ومرتبطة ببعضها البعض، وذلك بهدف ملائمة وتحسين ظروف العمل ماديا ومعنويا وقانونيا.

النقابة هي مؤسسة ذات طابع اجتماعي، تضم مجموعة من العاملين الذين ينتمون إلى فئات مهنية واحدة أو مجموعة من أرباب العمل ذوي المصالح الواحدة، وتهدف إلى حماية المهنة ودعمها والدفاع عنها ويخضع تأسيسها والانتساب إليها لنظام القانوني الذي تضعه لها الدولة. ونظرا لأهمية النقابة في الدفاع عن

حقوق العمال، فقد أعطت المادة 8 من الاتفاقيات الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 : الحق لكل فرد في تشكيل النقابات والانضمام إليها"(الخطيب، سعدي محمد. 2011، ص21).

وتعرف كذلك بأنها اتحادات العمال، والذين يمثلون كتجمع مصالحهم الاجتماعية والاقتصادية أصلا المستخدمين والنظام السياسي. مبدأهم الأساسي هو المشاركة في قرارات، فالعمال يجب أن يكون لهم الحق في اتخاذ القرارات داخل مؤسساتهم في مجال سياسة المؤسسة عندما يتعلق الأمر بحقوقهم. ولهذا أصبحت التنظيمات المهنية أداة مهمة للدفاع عن حقوق أعضائها وحماية هؤلاء الأعضاء ضد أي تعسف قد يتعرضون له (البطمة، سامية و عدوان، يوسف. 2007، ص3).

باختصار، يقوم التنظيم النقابي على أربعة عناصر أساسية:

- **التكوين الطوعي أو الإلزامي:** تأسيس تجمع مستمر ومنظم لممارسي مهنة واحدة أو مهن مترابطة.
- **التمثيل والدفاع:** حماية مصالح الأعضاء المادية والمعنوية أمام أصحاب العمل والمؤسسات الحكومية.
- **الاستمرارية المؤسسية:** ضمان ديمومة الأهداف النقابية عبر هيكل تنظيمي داخلي يُحدّد آليات اتخاذ القرار والمساءلة.
- **آليات الضغط والتفاوض:** استخدام الإضراب والحوار والمفاوضات والبيانات الرسمية وغير الرسمية لتحقيق المطالب وتحسين ظروف العمل.

بهذا يتبلور الحق النقابي ليس فقط كحق إنساني، بل كأداة فعّالة لتشكيل الفعل الجمعي والتأثير في صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع(Drivdal.A.B.2020, p46).

المبادئ التي تقوم عليها النقابات المهنية:

- **مبدأ الاستقلالية:** المنظمة النقابية هي في خدمة أعضائها، وحتى تحقق المنظمة النقابية الأهداف التي حددتها يجب عليها أن تتجنب مهما كان الثمن الواقع تحت هيمنة المصالح الخارجية عنها سواء من الحكومة أو أرباب العمل أو الأحزاب السياسية أو التنظيمات المختلفة.
- **مبدأ المسؤولية الفردية:** بموجب هذا المبدأ في أن كل النقابي مسؤول يتحمل نتائج ما يقوم به من وظائف ومهام نقابية، وخلال قيامه بعمله يتعرض العضو النقابي للمراقبة والمحاسبة من القيادات والأجهزة العليا ومن القواعد الدنيا للتنظيم النقابي.

- **مبدأ المحاسبة والمراقبة:** حين يفتقد النشاط النقابي لمبدأ المراقبة والمحاسبة يتعرض التنظيم النقابي لنوع من الفوضى يصل أحيانا إلى حد التلاشي الفعلي للعمل وانهياره، كما يهدف مبدأ المحاسبة والمراقبة إلى تحسين نوعية النشاط النقابي ورفع إنتاجيته.
- **مبدأ موضوعية الاختيار:** يقتضي هذا المنتدى من يراعي العضو الموضوعية قبل اتخاذ القرار بعيدا عن تأثير العاطفة والمصالح الفردية بأن يكون الفرد علميا في اختياره الذي ينشد الصالح العام.

ثانيًا: أدوار ووظائف النقابات المهنية:

تُعنى النقابات المهنية بتمثيل وحماية مصالح منتسبيها من خلال تفعيل مجموعة من الوظائف الأساسية التي تنسجم مع دورها في المجتمع المدني. فهي أولاً منصة لنشر الوعي المهني وتطوير الكفاءات عبر الدورات التثقيفية والإعلامية، بما يرفع مستوى الممارسة المهنية والفنية لدى الأعضاء. كما تتحمّل مسؤولية صياغة المطالب الجماعية وتحويلها إلى مطالب قابلة للتحقيق، عبر حوار دائم مع أصحاب العمل والدولة، واستعمال آليات التفاوض والضغط—من بيانات واعتصامات واستشارات—لحسم القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تهمهم. وتعمل النقابات أيضاً على توفير شبكة أمان اجتماعي لأعضائها، من خلال نظم المعاشات والتأمين الصحي، فضلاً عن دعم التشريعات التي تكفل حرية التعبير وحق الإضراب، ومتابعة تنفيذها أمام الجهات القضائية أو التشريعية عند الضرورة.

إلى جانب ذلك، تسهم النقابات في رسم السياسات العامة والمشاركة في خطط التنمية المحلية والقومية، عبر عضويتها في المجالس الاستشارية واللجان البرلمانية، أو شراكات مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. وهي تسعى أيضاً إلى تكوين قيادات جديدة بالاحتضان والتدريب، وإشاعة قيم العمل الجماعي والتعددية، في إطار تعزيز التضامن النقابي والتماسك الاجتماعي. ومن خلال هذه الأدوار المتعددة—التعليمي والتفاوضي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي—تظل النقابات المهنية ركيزة أساسية لتقوية صلة المواطنين بصنع القرار، وتعزيز الاستقرار والتنمية في النظم السياسية المعاصرة(MacDonald, Jo-Anne, 2012, 345).

المحور الثاني

جدلية العلاقة بين النقابي والسياسي

إن الجدل المتداول دائمًا عن العمل النقابي وتدخله في السياسة ليس أمرًا مستجدًا، بل هو حديث يطفو دائمًا مع كل أزمة للنقابات حينما تطرق باب العمل السياسي، حيث تختلف الآراء بين حق النقابي في لعب دوراً في الفضاء السياسي وتوضيح موقفه من السلطة، أو حصر دوره في تحسين وتأمين مصالح المنتمين لنقابته.

الدافع الأساسي وراء اهتمام الهياكل النقابية بالشأن السياسي هو بلا شك تصادم مصالحها ومصالح الفئات التي تمثلها مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية للسلطة. هذا يدفع النقابات إلى السعي نحو تعزيز موقعها في المجتمع من خلال استثمار قوتها الشعبية الكبيرة، والتي غالبًا ما تُستخدم كأداة للضغط على السلطة لتحقيق مطالبها

إن ما يدعو المنظمة بكافة أشكالها (نقابية، سياسية، حقوقيّة إلخ..) إلى الاهتمام بالعمل السياسي، هو المواجهة التي من الممكن أن تحدث بسبب تصادم مصالح المنتمين لها، مع ممارسات السلطة مما قد يخلق عداوة وخصومه معها، أو أن يستثمر هذه القوة في مواصلة الضغط على السلطة للوصول إلى مطالبه.

أولًا: النقابات والعمل السياسي من منظورات أيدلوجية متباينة:

لطالما أثار انخراط النقابات المهنية في الحياة السياسية جدلاً متواصلاً، انطلاقًا من تساؤل حول مدى جواز الفصل بين الأدوار النقابية والوظائف السياسية. فوظيفة النقابات تقوم، في جوهرها، على ضبط الصراع الطبقي عبر تحويل مطالب الفئات العاملة إلى مطالب قانونية مؤطرة في إطار القوانين الإيجابية، بما يتوافق والقيم الاجتماعية السائدة ورؤية النظام السياسي للدولة. ومع بزوغ الثورة الصناعية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر، نشأت تنظيمات سرية للدفاع عن العمال ضد الاستغلال الرأسمالي، بدءًا بالحركة الشارتية في إنجلترا، ثم امتدت إلى نقابات سرية في فرنسا ودول أخرى، قبل أن تفرض هذه الحركات—بعد سنوات من الصدامات العنيفة—وجودها كطرف اجتماعي لا غنى عنه (الطبابي، عبد الحميد. 2013، ص38).

وفي أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، برزت ثلاث توجهات نقابية رئيسة:

أولاً، التريديونونية في البلدان الأنجلوسكسونية، التي امتازت بالتركيز على تحسين ظروف العمل والأجور عبر المفاوضات المهنية الحرة، رافضةً الانخراط في الصراع ضد الرأسمالية بل مساهمةً في تحسين نظامها البرجوازي (لوكسمبورج، روزا. 1970، ص 103).

ثانيًا، النقابية–الفوضوية في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال، التي رأت في الإضراب العام وسيلة ثورية للإطاحة بالرأسمالية وبناء مجتمع اشتراكي، مُعبرةً عن حيادٍ صارم تجاه الأحزاب السياسية ورفضٍ للدولة بوصفها أداة استغلال (لوبون، غوستاف، 2007، ص18).

ثالثًا، الاشتراكية الديمقراطية التي سعت إلى التقدم السلمي نحو الاشتراكية عبر إصلاحات تدريجية وتعزيز الروابط مع الأحزاب الاشتراكية الإصلاحية، مع إبقاء النقابات خارج دائرة الصراع السياسي الثوري وتركيزها على الشأن الاقتصادي.

ورغم اختلاف هذه المدارس في الوسائل والأهداف النيابية، اتفقت جميعها على تأييد البنية البرجوازية القائمة والفصل بين العمل النقابي والسياسي، وهو الموقف الذي انتقده ماركس وإنجلز بقسوة، معتبرين أن النقابات لا بد أن تتطور من تنظيم المقاومة إلى قيادة النضال السياسي الكامل ضد النظام الرأسمالي، حتى إذا ما بلغ اتحاد العمال قوةً كافية لتحويل الصراع الطبقي إلى صراع سياسي شامل(عبد القادر، حمد. 1963، ص81).

رابعًا: الأممية الأولى والثانية، طرحت الأممية الأولى (1864–1876) القضية بوضوح، حين ربطت بين العمل النقابي والنضال السياسي العام، واعتبرت أن النقابات لا تقتصر على مقاومة هجمات أصحاب العمل، بل عليها دعم الحركة التحررية للطبقة العاملة. وبعد نقاشٍ نظري وعملي حادٍّ، تصدّى ماركس للتيارات البرجوازية والانطوائية التي سيطرت على الحركة النقابية الأنجلوسكسونية والفرنسية والألمانية آنذاك، واستطاع جمع طليعة العمال الأوروبيين والأمريكيين حول مبادئ الاشتراكية العلمية. وقد قادت الأممية الأولى نضالات سياسية واقتصادية متزامنة، وعزّزت التضامن العالمي للعمال، فدفعت النقابات إلى العمل السياسي وربطت بين هدف إسقاط العمل المأجور وبناء مجتمع قائم على العدالة الاجتماعية.

ومع تأسيس الأممية الثانية (1889–1916) برز اتجاه معاكس للفصل الحاد بين النضال الاقتصادي اليومي والنضال السياسي، تأثّرت به النقابات الكبرى في ألمانيا وفرنسا، فحوّلت تنظيماتها إلى أدوات إصلاحية تحصر نشاطها في تحسين شروط العمل الآنية، وتخلى بعضها عن مسار الصراع الطبقي إلى حد الموافقة على تمويل الحرب وإقرار قواعد وطنية بحتة. وأفقد هذا التحوّل الأممية سماتها كمدرسة صراعٍ ثوري، فأُفسدت إمكانات النقابات في قيادة التغيير الجذري ضد الرأسمالية(الصعيب، حسن. 2025، ص42).

خامسًا: المدرسة النقابية الثورية، في المقابل، شكّلت المدرسة النقابية الثورية—الممثلة بأجنحة الأممية الحمراء في الاتحاد السوفياتي والجناح اليساري لأممية أمستردام—بديلًا ثوريًا. ربطت بين التنظيم

النقابي المستقل والنضال السياسي العنيف، ووضعت استراتيجية واضحة لمقاومة الرأسمالية والإطاحة بها بالقوة، مع الحفاظ على تنسيقٍ حازمٍ بين النقابات الثورية والحزب الاشتراكي الطليعي، لضمان ولوج الطبقة العاملة مدخل الصراع السياسي اليومي والاستراتيجي على حد سواء (Streeck, W., &Hassel, A. (2003, p.365).

ويتضح مما سبق، اختلاف المدارس الفكرية والتصورات والرؤي لطبيعة العلاقة بين العمل النقابي والسياسي، حيث نجد أن:

- قبول الحكومات البرجوازية بالنقابات كان يهدف إلى تقييد دور الطبقة العاملة في إطار المطالب الاقتصادية لتحسين أوضاعها المادية، ومنعها من التحول إلى قوة سياسية تهدد نظام رأس المال أو تسعى إلى تقويضه.
- نص القانون الليبرالي على أن تأسيس الاتحادات المهنية بمختلف أنواعها يقتصر على تحقيق أهداف نقابية بحتة، دون تجاوزها إلى غايات سياسية، وفقًا لهذا الإطار، لا يمكن للنقابة أن تُنشأ للدفاع عن برنامج سياسي، ولا يحق لها تمويل الحملات الانتخابية أو تمثيل قاعدة سياسية لأي حزب. كما أن نظامها الداخلي لا يجوز أن يستبعد أي منخرط بسبب آرائه أو توجهاته السياسية. فالنقابة مُلزمة بالحفاظ على استقلاليتها الكاملة، والعمل على توحيد العمال تحت مظلتها بغض النظر عن معتقداتهم أو آرائهم.
- في مقابل التصوّر الليبرالي للنقابات، تقدم النظرية الشيوعية مفهومًا مختلفًا ومناقضًا تمامًا، حيث تربط النشاط النقابي بالعمل الحزبي ودور الدولة، وقد عبّر لينين عن هذا التصور عام 1922، في أوج انتصارات الحركة الشيوعية والحزب البلشفي ، بقوله: "يجب على النقابات أن تكون المتعاون الأكثر حيويّة والأكثر ضرورة لسلطة الدولة. تقودها الطليعة الواعية للطبقة العاملة، في نشاطها السياسي والاقتصادي.. وبالأساس، يجب أن تكون النقابات مدرسة لكلّ جماهير العمال ثمّ لكافة الشغالين، لتسيير الصناعة الاشتراكيّة"، وفقًا لهذا الطرح، تصبح النقابات جزءًا لا يتجزأ من السلطة التي يسيّرها الحزب البلشفي، وتكون تحت وصايته وتوجيهه المباشر. في هذا السياق، لا يمكن الفصل بين النشاط النقابي والعمل السياسي، إذ يشمل دور النقابات أيضًا مهام سياسية. بل إن هذا الدور يُفرض عليها لتأطير الطبقة العاملة وتوجيهها بما يتماشى مع أهداف الحزب والدولة.

ثانيًا: القوانين المحدّدة لدور النقابات وعلاقتها بالشأن السياسي:

لم تسمح القوانين الليبرالية الأولى المنظمة للنقابات بانخراطها المباشر في العمل السياسي. ومن بين هذه القوانين البارزة ميثاق "La Charte d'Amiens"، الذي صدر في فرنسا عام 1906، حيث أكد على أهمية فصل النشاط النقابي عن الشؤون السياسية. ومع ذلك، نصّ الميثاق على حق النقابيين في المشاركة في النضالات السياسية والفلسفية، بشرط الفصل بين مواقفهم الشخصية وواجباتهم النقابية (منغور، أحمد. 2006، ص89).

ورغم أن النقابات الفرنسية لا تزال تعتمد هذا الميثاق كمرجع أساسي حتى اليوم، إلا أن هدفه لم يكن تحقيق استقلال تام عن السياسة، بل حماية النقابات من نفوذ الأحزاب السياسية. ومع ذلك، أتاح الميثاق للنقابات هامشًا من الحرية للتدخل في القضايا السياسية عند الحاجة، مما يعكس علاقة مرنة ومتوازنة بين العمل النقابي والسياسي ضمن الإطار القانوني.

جاء رأي فقهاء القانون وانقسم إلي رأيين حول الممارسة السياسية من طرف الحركات النقابية بفرنسا، وجاء الرأيين على النحو التالي (حنفي، عبد الله. 1989، ص34):

هناك وجهتا نظر متباينتان بشأن علاقة النقابات بالعمل السياسي، الفريق الأول يدعو إلى حظر مطلق لاشتغال النقابات بالأعمال السياسية، بحجة أن هذا التداخل يتعارض تمامًا مع الهدف الأساسي للنقابات، وهو الدفاع عن الحقوق والمصالح المهنية للأعضاء.

في المقابل، يرى الفريق الثاني أن العمل السياسي للنقابات مرتبط ارتباطًا وثيقًا بعملها المهني، حيث يصعب فصل المطالب المهنية عن القضايا السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على تلك المطالب، ومن هذا المنطلق، يعتقد هذا الفريق أن النقابي والسياسي لا يمكن فصلهما في السياق العملي (حنفي، عبد الله. 1989، ص101).

<u>الرافضون لتدخل النقابات في السياسة:</u> فيرون أن هذا التدخل قد يحوّل أماكن العمل إلى ساحات صراع بين التوجهات السياسية المختلفة، خاصة في ظل التباين الكبير في الفكر السياسي بين أعضاء النقابات، ويعتقدون أن هذا الوضع قد يؤدي إلى آثار سلبية تعيق سير العمل، كما يشدد هذا الفريق على أن انخراط النقابات في السياسة يُعد إهدارًا لمبدأ التخصص المهني الذي يمثل جوهر وجود النقابات، إذ إن تحول النقابة إلى كيان سياسي يفقدها مبررات وجودها ويحولها إلى تنظيم سياسي بدلاً من هيئة مهنية تعمل لصالح أعضائها.

المؤيدون لتدخل النقابات في السياسة: انقسم العديد من الفقهاء إلى مؤيدين للعمل السياسي للنقابات، حيث يتبنى فريق كبير من هؤلاء فكرة أن للنقابات الحق في التدخل في الشأن السياسي، لكن هذا الفريق اختلف في موقفه إلى اتجاهين: (البرعي، أحمد حسن. 2006، ص219).

الاتجاه الأول: يعتقد بأن للنقابات حقاً مطلقاً في المشاركة السياسية، وأن هذا يدخل ضمن واجباتها الأساسية، بل ويعد أحد المحاور الرئيسية لأدائها.

الاتجاه الثاني: فيرى أن تدخل النقابات في السياسة يجب أن يكون محصوراً في الدفاع عن المصالح المهنية لأعضائها فقط، بحيث لا يجوز للنقابات أن تقوم بأي نشاط سياسي بحت أو أن تتبنى أيديولوجية سياسية علنياً، لأن ذلك قد يؤدي إلى تحولها إلى حزب سياسي.

لا تزال القوانين الأساسية للنقابات الأوروبية تؤكد أنها لا تمارس دورًا سياسيًا مباشرًا، كالسعي للتحزّب أو الوصول إلى السلطة، وهذا يتضح في أدبياتها وخطاباتها. إلا أن هذه الاستقلالية تبقى نسبية، حيث تجبرها الأحداث السياسية الاستثنائية على اتخاذ مواقف سياسية وتنظيم تحركات ذات طابع سياسي. فالضغوط الناتجة عن الواقع السياسي والاجتماعي، إلى جانب التغيرات العالمية، أصبحت أكثر تأثيرًا من أي وقت مضى، مما يدفع النقابات إلى الانخراط في الشأن السياسي بشكل غير اختياري.

إن النقابات لا تسعى بذاتها لتبني أدوار سياسية، وإنما الظروف الاجتماعية والاقتصادية تتحول إلى عوامل تضغط عليها لاتخاذ مواقف سياسية. ومن ثم، يصبح تداخل مواقفها مع السياسة من حين لآخر أمرًا مبررًا ومشروعًا. فهي تجد نفسها مضطرة إلى التفاعل مع هذه المتغيرات، من خلال الدفاع عن المصلحة العامة، والتي تنعكس مباشرة على نشاطها النقابي.

وبالرغم من أن النقابات قد تبدو أحيانًا وكأنها تتنافس على دور سياسي، وهو ما لا يقع ضمن نطاق عملها الأساسي، إلا أن الدفاع عن المصلحة العامة والسياسة يتداخلان بشكل لا يمكن فصله. الديمقراطية الاجتماعية التي تُعد من أبرز اهتمامات النقابات ترتبط جوهريًا بالمفهوم السياسي للبناء الاجتماعي. في هذا السياق، أصبح النشاط النقابي مزيجًا بين البعدين الاجتماعي والسياسي، حيث تتخذ النقابات دورًا مزدوجًا كجماعات ضغط اجتماعي ودفاع عن المصلحة العامة.

ونظرًا لدورها النقابي، تُجبر النقابات على حماية الحقوق والمصالح المادية والمعنوية، سواء كانت فردية أو جماعية. وكل ما يمس هذه المصالح، سواء كان اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو حتى سياسيًا، يدخل ضمن دائرة اهتمامها. لذلك، لا يُعد من الخطأ أن تبدي النقابات مواقف سياسية، سواء كانت داعمة أو معارضة. بل إن خوضها معارك سياسية ضد خيارات تؤثر سلبًا على مصالح أعضائها أو على المصلحة

الوطنية يصبح ضرورة، خاصة إذا كانت هذه الخيارات تهدد الديمقراطية أو تضرب الأسس المجتمعية، مما يشكل خطرًا حقيقيًا على وجود النقابات نفسها.

ثالثًا: العولمة وإعادة النظر في الأدوار التقليدية للنقابات المهنية:

مع بروز العولمة واشتداد تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008، التي زعزعت الاقتصاد الرأسمالي العالمي وما زالت آثارها مستمرة حتى اليوم، دفعت هذه التحولات النقابات إلى إعادة النظر في دورها التقليدي. أدركت النقابات أن مهامها التي كانت ملائمة قبل العولمة، في ظل استقرار العلاقة بين أصحاب العمل والعمال، لم تعد كافية للتعامل مع الأوضاع الجديدة. لذلك، ركزت على توحيد جهودها على المستوى العالمي لمواجهة هذه التحديات، بهدف تعزيز قوتها التفاوضية أمام الحكومات والمؤسسات الاقتصادية والمالية التي تتحكم في مستقبل الاقتصاد العالمي (الطبابي، عبد الحميد. 2013، ص 87).

كما قامت النقابات بتوسيع تعاونها مع الجمعيات المدنية بمختلف أنواعها، مما ساهم في إنشاء منتديات عالمية تهدف إلى تنسيق المواقف ووضع خطط مشتركة للتصدي للتداعيات السلبية للعولمة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد أدى هذا إلى تنامي التأثير السياسي للنقابات، حيث لعبت دورًا بارزًا في دعم حكومات تقدمية في أمريكا اللاتينية.

إضافة إلى ذلك، تعاونت النقابات مع الأحزاب النضالية للحد من القرارات الحكومية في أمريكا الشمالية وأوروبا، التي كانت تهدف إلى تحميل العمال والفئات الشعبية عبء الأزمة الاقتصادية من خلال سياسات تقشف صارمة. وسعت النقابات إلى المشاركة الفعالة في صياغة السياسات الاقتصادية والمالية على المستويين الوطني والعالمي.

لم تقتصر مساهمة النقابات السياسية على الدفاع عن حقوق العمال، بل امتدت إلى مواجهة القوانين التي اعتبرتها معادية للديمقراطية أو مقيّدة للحريات الفردية، مثل القوانين التي ظهرت بعد أحداث سبتمبر 2001. كما ناضلت ضد القوانين التي تستهدف الأقليات أو تضر بالبيئة، وتصدت للممارسات التي تقيد حقوق الإنسان وحقوق المواطنة.

علاوة على ذلك، تبنت النقابات مواقف داعمة للقضايا العادلة، مثل القضية الفلسطينية، ونددت بالحروب والعدوان، بما في ذلك حرب العراق. واتخذت خطوات عملية للاحتجاج على سياسات الحكومات المعادية لشعوبها، مثل رفض استلام بضائع من دول تمارس القمع ضد مواطنيها، كما حدث مع تونس خلال أحداث 26 يناير 1978 أو الصين بعد أحداث ساحة تيانانمن الدموية.

كل هذه المواقف أضفت طابعًا سياسيًا متزايدًا على نشاط النقابات، ورسخت دورها كلاعب رئيسي في الدفاع عن الحقوق والقيم الديمقراطية عالميًا.

ومما سبق نرى أن منذ نشأة النقابات، ظل الجدل قائمًا حول طبيعة علاقتها بالأحزاب السياسية، بين من ينادي بالاستقلالية الكاملة ومن يرى إمكانية وجود تبعية وفي الوقت الحاضر، تشهد أوروبا تصاعدًا في تسيس النقابات، حتى في دول كانت تقليديًا تعتبر نقاباتها معارضة لأي دور سياسي، مثل ألمانيا، بريطانيا، وبلجيكا.

يُعد العمل النقابي مسيّسًا عندما ترتبط النقابة بحزب سياسي معين، فتعتمد مبادئه ومواقفه، كما كان الحال مع العلاقة بين الكونفدرالية العامة للشغل والحزب الاشتراكي الفرنسي عند تأسيسه، رغم أن الكونفدرالية تسعى اليوم لأن تكون مستقلة عن الأحزاب. كما يُعتبر تسييسًا حين تضفي النقابة بعدًا سياسيًا على قضية ما.

لكن هذا المفهوم للاستقلالية، الذي يركز فقط على الابتعاد عن التبعية الحزبية، يُعتبر قاصرًا عن إدراك المعنى الحقيقي للاستقلالية النقابية– فرغم صحة هذا الرأي في تأكيده على ضرورة عدم خضوع النقابة لإملاءات حزب سياسي كي لا تتأثر بأيديولوجياته وأهدافه، ومما سبق يرى الباحث إن الاستقلالية الحقيقية لا تعني منع النقابة من الاهتمام بالشأن السياسي أو التعبير عن رأيها في قضايا تتعلق بالعمال والمجتمع، أن الاستقلالية الحقيقية تعني ألا تتحول النقابة إلى كيان حزبي أو تسعى للوصول إلى السلطة السياسية، لأن ذلك يُخرجها عن مهمتها الأساسية، وهي الدفاع عن الحقوق والمصالح المادية والمعنوية لمن تمثلهم. فإذا وصلت النقابة إلى السلطة، فإن قراراتها ستُخضع لمخططات الدولة وسياساتها الاجتماعية والاقتصادية، التي قد تتعارض مع مصالح العمال وتؤدي إلى الإضرار بمكتسباتهم.

لذا، فإن جوهر استقلال النقابة لا يكمن في الابتعاد عن السياسة كليًا، بل في عدم تحزّبها وعدم السعي للسلطة، مع الحفاظ على حقها في التفاعل مع القضايا السياسية التي تمس العمال ومصالحهم (الطبابي، عبد الحميد. 2013، ص90).

المحور الثالث
واقع النقابات المهنية في مصر

تشكّل النقابات المهنية في مصر ركناً أساسياً في بنية المجتمع المدني وإحدى القنوات الرئيسة للتعبير عن مصالح الفئات المهنية المتخصصة. ورغم أن الإطار القانوني يبيح لها تنظيم العمل النقابي والمساهمة في صياغة السياسات المهنية والاجتماعية، إلا أن واقعها يتسم بتداخلٍ متواصل مع السلطة التنفيذية ومؤسسات الدولة، فضلاً عن هيمنة بعض القوى الحزبية والإدارية على هياكل صنع القرار النقابي. شهدت النقابات تحولات هيكلية وتنظيمية دفعتها للعب أدوار جديدة في التفاوض على الأجور وضمان الحقوق الوظيفية، وأحياناً في المشهد السياسي عبر بياناتها ووقفاتها الاحتجاجية. يستعرض هذا المحور الأحكام التشريعية والنظم الداخلية التي تحكم عمل النقابات، ويحلّل المؤشرات التنظيمية والفئوية التي ترسم ملامحها الراهنة وتحدّد موقعها في معادلة التغيير السياسي والاجتماعي في مصر.

أولًا: التطور التاريخي للعمل النقابي في مصر:

نشأت الحركة النقابية المصرية أواخر القرن التاسع عشر وتطوَّرت على مراحل متعاقبة، إذ تأخرت عن نظيراتها البريطانية والأمريكية بفعل إرهاق الاقتصاد في المرحلة العثمانية واحتكار البريطانيين لقطاع القطن ومنع أية صناعات متقدمة. انبنت أوائل التنظيمات النقابية على نموذج «نظام الطوائف» الذي عرفته مصر منذ القرن العاشر الهجري، إذ كان لكل حرفة شيخٌ يرعى مصالح أعضائها ويضبط أجورهم. ومع نهاية القرن التاسع عشر بدأت المصانع الكبرى تحلُّ تدريجيًّا محلّ الحرفيين، ففرضت ظهور العمل المأجور الحاجة إلى نقابات عمالية حديثة، فشهدت الفترة (1876–1916) تأسيس أول نقابات مهنية: نقابة المحامين أمام المحاكم المختلطة (1876)، ثم أمام المحاكم الأهلية (1916)، إلى جانب نقابات الأطباء والصحفيين والمهندسين والعاملين في السكك الحديد، التي توالَت انطلاقتها عبر الجمعيات الحرة وإضرابات الألف ليلة وليلة لخياطين القاهرة عام 1908 (قنديل، أماني. 2001، ص17).

وعقب ثورة 1919، أُنشئ اتحاد عمّال مصر عام 1920 في أول هيئة مركزية تجمع النقابات العمالية بمختلف اختصاصاتها، ما مثّل خطوة نحو توحيد الصف الطبقي ضد الاحتلال والاستغلال. وبصدور قانون النقابات العمالية عام 1942 ظلت النقابات مزدوجة: عمالية ومهنية، حتى عَمَّم المنظور

الاشـــتراكي دمجها في الاتحاد العام لنقابات عمال مصـــر بعد 1952، ثم أتاح قانون 1976 بعض حرية التنظيم المستقل في ظلّ ضوابط إدارية صارمة (عبد المنعم، أحمد فارس. 1993، ص38).

ومنذ التسعينيات سمح تعدّد النقابات الفردية وانتخاب قيادات حرة بتنوّع أدوارها الاجتماعية والسياسية، فانتقلت من مجرد الدفاع عن الأجور وظروف العمل إلى المشاركة المحدودة في صياغة السياسات العامة، مع بقاء إرث الاحتلال وتقســـيم العمل بين نقابات العمال والمهنيين حجر عثرة أمام وحدة الحركة النقابية المصرية.

يمكن القول، أنه تم تأسيس 8 نقابات مهنية حتى يوليو 1952، 6 نقابات خلال المرحلة الناصرية، 5 نقابات خلال حكم السادات، 5 نقابات خلال حكم الرئيس مبارك، كما وجدت عدة طلبات لتأسيس نقابات مهنية للمأذونين الشرعيين وأمة المساجد و الأثريين وخبراء وزارة العدل وغيرهم من الفئات التي تطلع لصدور قانون خاص لهم بنقابة مهنية جديدة.

ومن تتبع الحقب التاريخية، وجدت الباحثة أن النقابات المهنية المصـــرية اختلفت على كل ما جاءت به الاتفاقيات والمواثيق الدولية من حيث:

- عضويتها إجبارية وليست اختيارية.
- صعوبات عقد الجمعية العمومية كأعلى سلطة نقابية في نقابات الاعداد الكبيرة.
- تخضع تشكيلاتها لقرارات حكومية وليس لرغبة أعضائها.
- الانسحاب من عضويتها يؤدي للحماية ممارسة المهنة.
- لا يجوز تشكيل أكثر من نقابة لأعضاء المهنة الواحدة.
- الخلط بين العمال وأصحاب العمل في نفس التشكيلات النقابية.
- الاتساع الجغرافي للجمعية العمومية.
- ســيطرة الحكومة وحزبها على النقابات المهنية، ففي بعض الفترات كان وزير الري هو نقيب المهندســين، ووزير التعليم هو نقيب المعلمين أصـــلا، ووزير المالية نقيب التجاريين، ووزير الزراعة نقيب الزراعيين، فكيف يمكن لوزير يمثل الحكومة أن يجمع في نفس الوقت بين عضويته في الحكومة ورئاسته للنقابة.

جدول رقم (1)

تاريخ تأسيس النقابات المهنية في مصر

م	اسم النقابة	تاريخ التأسيس
1	نقابة المحاميين	1921
2	نقابة الصحفيين	1941
3	نقابة المهندسين	1946
4	نقابة الأطباء البشريين	1949
5	نقابة أطباء الأسنان	1949
6	نقابة الصيادلة	1949
7	نقابة الأطباء البيطريين	1949
8	نقابة الزراعيين	1949
9	نقابة المعلمين	1954
10	نقابة السينمائيين	1955
11	نقابة المهن التمثيلية	1955
12	نقابة المهن الموسيقية	1955
13	نقابة التجاريين	1955
14	نقابة العلميين	1964
15	نقابة الاجتماعيين	1973
16	نقابة المهن الفنية التطبيقية	1974
17	نقابة مصممي الفنون التطبيقية	1976
18	نقابة الفنانين التشكيليين	1976
19	نقابة التمريض	1976

20	نقابة المرشدين السياحيين	1983
21	نقابة محفظي القران الكريم	1983
22	نقابة الرياضيين	1987
23	نقابة مستخلصي الجمارك	1994
24	نقابة العلاج الطبيعي	1994

المصدر: أماني قنديل، **<u>المجتمع المدنى فى مصر : فى مطلع ألفية جديدة</u>**، المستقبل العربي، المجلد 24، العدد 273، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص ص151- 157.

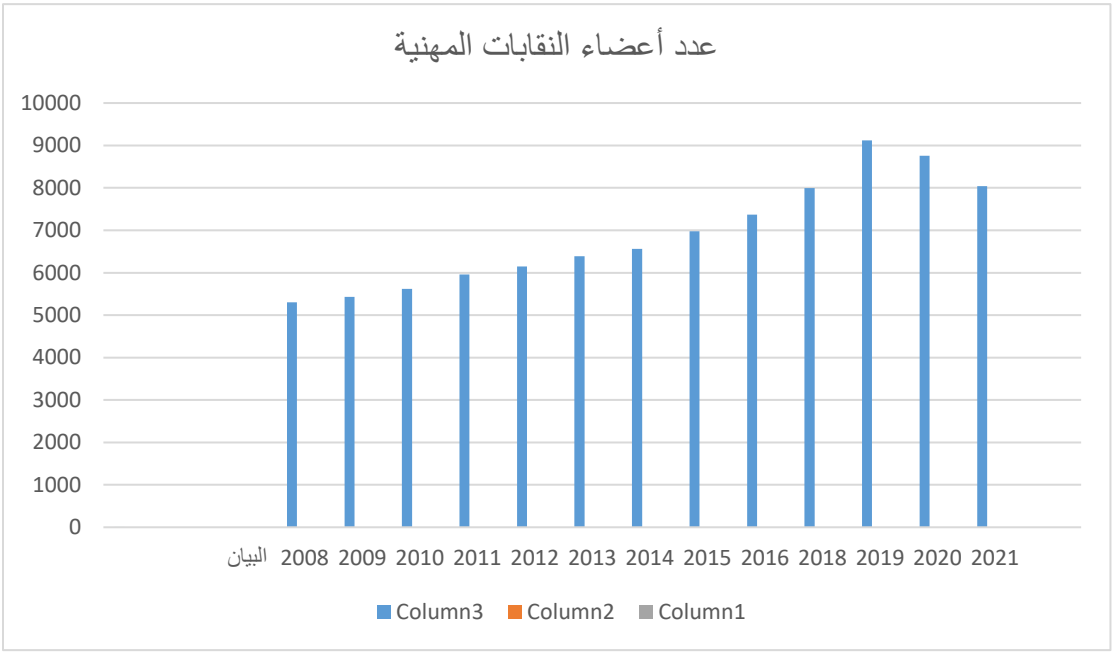

ووفقاً للتقرير السنوي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2021 وجد أن النقابات المهنية في مصر تتألف من 24 نقابة عامة، كما يبلغ عدد أعضاء النقابات المهنية بنهاية عام 2021 نحو 8 ملايين و38 ألف عضو.

شكل رقم (3)

عدد أعضاء النقابات المهنية (2008– 2021)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء، متاح على الرابط التالي:

https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=1059

ثانيًا: الأطر التنظيمية والقانونية الحاكمة للنقابات المهنية في مصر:

يختلف الهيكل التنظيمي للنقابات المهنية في مصر باختلاف طبيعة كل نقابة (قنديل، أماني. 2001، ص40)، فمثلاً:

- نقابة المعلمين يُرتكز تنظيمها جغرافيًا على ثلاثة مستويات:

– الجمعية العمومية العامة على مستوى الجمهورية، تضم جميع الأعضاء المنتسبين والقادرين على التصويت، وتنتخب مجلسَ إدارة النقابة العامة.

– الجمعيات العمومية الفرعية على مستوى المحافظات، التي تنتخب مجالس إدارة النقابات الفرعية.

– الجمعيات العمومية اللجانية في المراكز والمدن، لاختيار مجالس اللجان المحلية.

- نقابتا المهندسين والتطبيقيين تجمعان بين التقسيم الجغرافي والنوعي:

فإلى جانب الجمعية العمومية المركزية التي تختار مجلس الإدارة العام، توجد جمعيات عمومية لكل «شعبة» مهنية داخل النقابة، تنتخب مجلس شعبة التخصص، ثم جمعيات عمومية فرعية للمحافظات.

- نقابتا الصحفيين والسينمائيين تنظّمان المركزية فقط:

فالجمعية العمومية العامة تختار مجلسَ الإدارة العام، وتوجد فرعية وحيدة للصحفيين بالإسكندرية، بينما لا يمتلك السينمائيون فروعًا.

وبشكل عام، يرأس النقيبُ العامُ الجمعيةَ العمومية ما لم تُطرح مسألة سحب الثقة منه، فتُسند الرئاسة إلى أقدم أعضاء المجلس. وتصدر قرارات الجمعية بالأغلبية، وتشمل: مناقشة تقرير المجلس عن العام المنصرم، والموازنة، وتعديل اللائحة الداخلية.

أما مجلس النقابة فيتكوّن من النقيب وعدد من الأعضاء المنتخبين وفقًا لقانون كل نقابة: ففي نقابة الأطباء مثلاً 24 عضوًا إلى جانب النقيب، وفي نقابة المعلمين 40، ونقابة الصحفيين 12، والمحامين بعد تعديل 2008 وصلوا إلى 46. وقد يُراعى في التشكيل التقسيم الجغرافي أو النوعي أو يُعتمد اختيار الأعلى أصواتًا دون تقسيمات.

يختص المجلس بإدارة العمل النقابي على المستوى الوطني، والتخطيط للميزانية، وإعداد اللوائح، والبت في مطالب الأعضاء، واتخاذ المواقف من السياسات العامة، بما يضمن توازنًا بين التمثيل الواسع والاستقلالية المهنية.

❖ **النشأة القانونية للنقابات المهنية في مصر:**

إن نشأة النقابات في مصر سبقت ثورة 1919 بسنوات، وارتبطت بالأساس بصدور القانون الخاص بإلغاء نظام الحرف في 1890، كان التكييف القانوني للنقابات التي تأسست في هذه الفترة غامض وغير واضح بين المهني والعمالي، وحينها "لم يكن هناك في نصوص القوانين المصرية ما يوجب صدور قانون خاص بتكوين النقابات والجمعيات كما لا يشترط صدور هذا القانون لاكتساب تلك الهيئات الشخصية المعنوية" كما نص حكم محكمة مصر الابتدائية الأهلية في 20 مارس 1940، ومن الجدير بالذكر أنه قبل هذا الحكم بشهر واحد في 24 فبراير 1940 صدر حكم من محكمة الإسكندرية الكلية الأهلية يمنح العمال الحق في الإضراب حيث ذكر نص الحكم "وحيث أن من حق العمال التوقف عن العمل فرادى وجماعات حق مقرر قد سلم لهم به الشارع. فلا جناح على العمال إذا اجتمعوا وتشاوروا واتفقوا على أن مصلحتهم تقتضي عليهم الامتناع عن العمل وقرروا ذلك وعمدوا إلى إذاعة القرار"

فقد تم تنظيم النقابات تشريعيًا في عام 1942 بصدور القانون رقم 85 لسنة 1942 ميلاديا، الذي حدد الشروط المطلوبة لإنشاء النقابات، والذي وضع قيود صارمة على تشكيل النقابات وأسلوب انعقاد جمعيتها العمومية وانتخاب مجلس إدارتها وقام بإخضاعها للتفتيش الدوري، كما أعطى هذا القانون للحكومة سلطة مطلقة في حل النقابات إداريا، وحظر القانون تشكيل اتحاد عام للنقابات، ولم يسر هذا القانون على موظفو الحكومة والمجالس البلدية وعمال الجيش والطيران والبحرية والبوليس والممرضون وعمال المستشفيات (عبد الرحمن، خالد. 2024)

وفي عام 1952 تم إصدار القانون رقم 319 الذي حل محل القانون السابق (يحيي، أحمد صفاء. 2017، ص48).

وإذ تتبعنا الدساتير المصرية المتعاقبة نكتشف أنها نصت على كفالة الحق في تكوين النقابات بوصفها أحد أهم مكونات منظمات المجتمع المدني. وذلك وفق عبارة نص المادة 55 من دستور سنة 1956، ونص المادة 41 من دستور سنة 1964، وهو الحد الذى جاوزه دستور سنة 1971 بتقريره مبدأ "الديمقراطية النقابية" إذ نص في الفقرة الأولى من المادة 56 منه على أن "إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون، وتكون لها الشخصية الاعتبارية"، ثم جاء الدستور الصادر سنة 2012 مفردا مادتين منفصلين

مؤكدا بهما على حرية وديمقراطية التنظيم النقابي واستقلاله في شتى مظاهره. ثم جاء دستور 2014 مؤكداً على المبادئ ذاتها (أسعد، محمد. 2016) .

وقد نص الدستور المصري في المادة 76 على أن " إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون، وتكون لها الشخصية الاعتبارية، وتمارس نشاطها بحرية، وتسهم في رفع مستوى الكفاءة بين أعضائها والدفاع عن حقوقهم وحماية مصالحهم، وتكفل الدولة استقلال النقابات والاتحادات، ولا يجوز حل مجالس إدارتها إلا بحكم قضائي، ولا يجوز إنشاء أي منها بالهيئات النظامية .

❖ **موقف التشريع من الطبيعة القانونية للنقابات المهنية:**

في مصر فإن المشرع المصري لم يتناول تحديد الطبيعة القانونية للنقابات المهنية على الرغم من اعترافه لها بالشخصية المعنوية.

وفي رأينا ن المشرع إن لم ينص صراحة على اعتبار النقابات المهنية من أشخاص القانون العام ، إلا أنه من الممكن أن يفهم ذلك من خلال بعض النصوص الواردة في القوانين الخاصة بالنقابات المهنية، والتي نص بعضها على خضوع النقابات إلى رقابة القضاء الإداري، والبعض الآخر الذي ينص على اعتبار أموال النقابات المهنية، أموالًا عامة، وكذلك إشراك المشرع للإدارة في بعض شؤون النقابات المهنية، ففي مصر وعلى سبيل المثال فقد نص قانون نقابة مهنة التمريض على " يجوز للطالب أن يتظلم من القرار الذي يصدر برفض قيده إلى مجلس النقابة وذلك خلال 30 يو التالية بتاريخ إعلانه بهذا القرار... ولمن صدر قرار برفض تظلمه إن يطعن فيه أمام محكمة القضاء الإداري خلال 30 يوما من تاريخ إعلانه بالقرار..."

ومن خلال النص المتقدم يتضح لنا أن المشرع المصري اعتبر القرار الصادر عن مجلس نقابة مهنة تمريض، قرارًا إداريًا، إذ يتم تظلم منه ولائيًا لدى الجهة مصدرة القرار ذاتها، وفي حالة رفض التظلم يمكن لطالب الانتماء الطعن في قرار رفض التظلم الصادر عن المجلس ذاته أمام محكمة القضاء الإداري.

وفي نصوص أخرى اعتبر المشرع المصري أموال النقابات المهنية أموالًا عامة، من حيث عدم جواز الحجز عليها أو تملكها بالتقاضي، أو التصرف فيها، فقد نص قانون نقابة الصحفيين المصري، على " لا يجوز الحجز على مقار النقابة وفروعها" .

وقد فرق المشرع المصري بين النقابات المهنية والنقابات العمالية في عدة مواضع نجملها فى الجدول الآتي:

جدول رقم (2)

مقارنة بين النقابات العمالية والنقابات المهنية

أوجه المقارنة	النقابات العمالية	النقابات المهنية
النشأة	يتم إنشاء النقابات العمالية بإرادة أعضاءها ووفقًا لما قرره قانون النقابات العمالية رقم 35 لسنة 1976	يتم إنشائها بموجب قانون يصدر عن السلطة التشريعية يخص كل نقابة على حدة
الوظيفة	الدفاع عن مصالح أعضائها	تنظيم شئون المهنة
الانضمام لعضويتها	انضمام اختياري	انضمام إجباري
ممارسة العمل	لا يتوقف عمل العامل على عضوية النقابة	من شروط ممارسة المهنة الانضمام للنقابة فى النقابات المهنية
الأداء المهني	تقوم النقابة على تحسين فرص العمل وتحسين أجور الأعضاء كلما أمكنها ذلك	النقابات تقوم بمساءلة أعضاءها عن أداءهم المهني ومعاقبتهم تأديبيًا عند اللزوم ووفقًا لقانون كل نقابة
الشخصية القانونية	تعتبر النقابات العمالية من أشخاص القانون الخاص	تعتبر النقابات المهنية من أشخاص القانون العام
جهة الاختصاص القضائي	جهة الاختصاص القضائي هي المحاكم العادية	جهة الاختصاص القضائي هي مجلس الدولة

المصدر: حسام حداد، **النقابات المهنية بين الواقع والقانون: ورقة عمل حول ماهية النقابات المهنية**، (ب.ن، ب.ت).

❖ **موقف القضاء من الطبيعة القانونية للنقابات المهنية:**

اتسم موقف القضاء المصري بالتباين في تحديد الطبيعة القانونية للنقابات المهنية؛ ففي بعض أحكامه اعتبرها من المؤسسات العامة، بينما ذهب في أحكام أخرى إلى اعتبارها مرافق عامة دون تصنيفها ضمن المؤسسات العامة.

ففي حكم شهير للمحكمة الإدارية العليا، أكدت أن النقابات المهنية تُعد مؤسسات عامة، حيث ورد: "إن تنظيم المهن الحرة كالطب، والمحاماة، والهندسة يدخل ضمن صميم اختصاص الدولة بصفتها مسؤولة عن المصالح والمرافق العامة. وإذا ما رأت الدولة تفويض أعضاء المهنة في تنظيم شؤونهم، ومنحتهم جزءًا من السلطة العامة لمعاونتهم على أداء رسالتهم، مع احتفاظ الدولة بحق الإشراف والرقابة، فإن ذلك لا يغيّر من الطبيعة القانونية للمهنة كمرفق عام". كما أشار الحكم إلى أن قانون رقم 62 لسنة 1949 الخاص بإنشاء نقابات المهن الطبية منح النقابة شخصية معنوية مستقلة، وامتيازات تختص بها الهيئات الإدارية العامة، كاحتكار ممارسة المهنة، مما يجعلها من أشخاص القانون العام (الفياض، إبراهيم طه. 1988، ص36).

وفي حكم آخر، أُعيد التأكيد على أن هيئات التمثيل المهني تتمتع بشخصية معنوية مستقلة، وأنها تندرج ضمن أشخاص القانون العام لما تحمله من مقومات المؤسسات العامة، كالشخصية المستقلة وإدارة مرفق عام باستخدام سلطات عامة.

أما في حكم حديث نسبيًا، فقد اعتبرت المحكمة الإدارية العليا النقابات المهنية من أشخاص القانون العام دون أن تصفها بالمؤسسات العامة، حيث جاء فيه: "إن النقابات المهنية، ومنها نقابة المحامين، تُعد من أشخاص القانون العام، وما يصدر عن مجالس إداراتها يُعد من قبيل القرارات الإدارية".

وفي حكم لاحق، جاء فيه: "إن القرارات التنظيمية الصادرة عن نقابة المحامين باعتبارها شخصًا معنويًا عامًا يدير مرفقًا عامًا، تُعد قرارات إدارية يختص مجلس الدولة بهيئة القضاء الإداري بنظر الطعن عليها".

أما محكمة القضاء الإداري، فقد تبنّت أيضًا موقفًا متذبذبًا؛ ففي حكمها الصادر بتاريخ 26 ديسمبر 1950، اعتبرت أن نقابات المهن الحرة، ومنها نقابة المهندسين، تندرج ضمن الأشخاص المعنوية العامة، لكنها لا تُعد من المؤسسات العامة. في حين جاء في حكم لاحق للمحكمة ذاتها اعتبار النقابات من المؤسسات العامة، حيث ورد: "أن نقابات المهن تُعد من أشخاص القانون العام، وقد جمعت بين مقومات المؤسسات العامة كالشخصية المعنوية وإدارة مرفق عام باستخدام سلطات عامة".

وفي حكم صادر بتاريخ 26 ديسمبر 2004، قضت محكمة القضاء الإداري بأن النقابات المهنية تُعد من أشخاص القانون العام، ووصفت الحارس القضائي بأنه يمثل النقابة باعتبارها شخصًا معنويًا ذا صفة قانونية عامة.

أما قسم الفتوى والتشريع بمجلس الدولة، فقد جاء في إحدى فتاويه أن: "النقابات المهنية، وفقًا للتكييف القانوني السليم، تُعد من أشخاص القانون العام، إذ تستهدف كفالة حسن سير الخدمات التي يقدمها أعضاؤها للمواطنين، مما يجعلها تندرج ضمن هذا التصنيف".

من جانبها، أكدت محكمة النقض المصرية نفس التوجه، حيث نصت في أحد أحكامها على أن: "النقابات

المهنية تُعد من أشخاص القانون العام، وما يصدر عنها من قرارات تخص أعضائها يُعد قرارات إدارية، وكذلك فإن امتناعها عن إصدار قرار يُعد قرارًا إداريًا سلبيًا، ويكون الطعن فيه من اختصاص القضاء الإداري دون القضاء العادي".

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن القضاء المصري لم يتبنّ موقفًا موحدًا في تحديد الطبيعة القانونية للنقابات المهنية؛ فقد اعتبرها تارة من المؤسسات العامة، وتارة أخرى من المرافق العامة دون إدراجها ضمن المؤسسات العامة، الأمر الذي يعكس قدرًا من التردد في التكييف القانوني لهذا النوع من الهيئات ذات الطبيعة المزدوجة.

❖ موقف الفقه من الطبيعة القانونية للنقابات المهنية:

بعد تناولنا لموقفي التشريع والقضاء من الطبيعة القانونية للنقابات المهنية، نتطرق الآن إلى رؤية الفقه القانوني في هذا الشأن. يرى بعض فقهاء القانون في مصر أن النقابات المهنية تُعد من أشخاص القانون العام، وأن ما يصدر عنها من قرارات يُعد قرارات إدارية يمكن الطعن فيها بالإلغاء أمام مجلس الدولة، بينما يذهب آخرون إلى اعتبارها من أشخاص القانون الخاص، إذ إنها تمثل هيئات تختص بتنظيم مهنة معينة، وهو نشاط لا يرقى إلى مستوى المرفق العام (حافظ، محمود محمد. 1985، ص39).

وفي الواقع، يمكن القول إن النقابات المهنية تتمتع بطبيعة قانونية خاصة ومزدوجة؛ فمن جهة، تملك بعض امتيازات القانون العام، كحقها في احتكار تنظيم مهنة بعينها، ومنح التصاريح بممارستها لمن يستوفي الشروط، فضلًا عن إصدارها قرارات تنظيمية وفردية ملزمة لأعضائها، وخضوعها للرقابة الإدارية والقضائية. ومن جهة أخرى، لا يُعتبر العاملون بها موظفين عموميين، ولا تنطبق عليهم قوانين الخدمة المدنية، كما أنها لا تُدرج ضمن موازنات الدولة.

وعلى هذا الأساس، نرجّح الرأي القائل بأنها من أشخاص القانون العام، استنادًا إلى المفهوم الموضوعي للمرفق العام، باعتباره نشاطًا تمارسه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة لتلبية احتياجات المواطنين وخدمة المصلحة العامة.

المحور الرابع

النقابات المهنية والإصلاح السياسي في مصر

نشأت نقابة المحامين المصرية عام 1912 كأولى النقابات المهنية، وسرعان ما مارست دورًا سياسيًا فاعلًا ضد الاحتلال البريطاني. وعلى الرغم من التوقعات بشراكة بين النقابة والحكومة في قضايا الاستقلال، نشأ توتر مع الحكومات غير الوفدية التي اعتُبرت مناهضة للديمقراطية وغير دستورية، فأطلق حزب الأحرار الدستوريين دعوات لحظر النشاط السياسي على المحامين، بينما كان غالبية أعضاء النقابة وفديين. وفي وثيقة رفعتها النقابة إلى وزارة الحقانية عام 1913، طالبت بمراجعة مشروعات القوانين قبل إقرارها، ثم دفعت موقفها السياسي إلى المطالبة بتمثيلها في الجمعية التشريعية عند تأسيسها، مؤكدين منذ البداية حرص النقابة على المشاركة السياسية والدفاع عن حقوق الأمة. منذ ذلك الحين تصاعد الدور السياسي للنقابات المهنية في كافة المراحل التاريخية وقضايا الإصلاح السياسي.

أولًا: دور النقابات المهنية في حركة الإصلاح السياسي في مصر بين المد والجزر (1923–2011)

شهدت مرحلة النشأة والتأسيس "1923– 1952" ازدهارًا نسبيًا في الحريات العامة على خلفية إقرار دستور 1923، ما سمح ببروز دورٍ متزايد للنقابات المهنية، سواء على المستوى المهني أو الوطني. ففي هذه الفترة، تأسست ثماني نقابات مهنية رئيسة، أبرزها: نقابة الأطباء (1940)، ونقابة الصحفيين (1941)، ونقابة المهندسين (1946)، ونقابة المعلمين (1951) (قنديل، أماني. 2001، ص25).

وقد واكب هذا التوسع العددي نموًا في حجم الطبقة الوسطى وارتفاع معدلات التعليم، مما أسهم في تعزيز الشعور بالحاجة إلى تنظيمات تحمي المصالح المهنية والاجتماعية.

ورغم أن الدستور أقر بحرية التنظيم، فإن الدولة سرعان ما بدأت في التدخل في العمل النقابي، لا سيما بعد أن تبنّت بعض النقابات مواقف وطنية واضحة، مثل نقابة المحامين، التي دعمت استقلال مصر ورفضت الإجراءات الاستبدادية، مثل حل البرلمان عام 1925، وإلغاء دستور 1923 عام 1930، والأحكام العرفية عام 1949. وقد واجهت النقابة مشروع قانون محاماة مقيدًا عام 1947 من حكومة صدقي. كما أقرّت قوانين تحدّ من تسييس العمل النقابي، كالمادتين 110 من قانون المحاماة لسنة 1939 و109 من القانون رقم

98 لسنة 1944. في المقابل، اتخذت نقابات أخرى، مثل نقابة الأطباء، موقفًا أكثر تحفظًا، كما يتضح من خطاب علي باشا إبراهيم في افتتاح "دار الحكمة"، إذ دعا إلى الابتعاد عن السياسة والتركيز على المهنة (قنديل، أماني. 2001، ص26).

بعد ثورة يوليو 1952، شهدت النقابات المهنية عمومًا انكماشًا في دورها السياسي. فقد سعت الدولة الناصرية إلى إحكام قبضتها على المجال العام، وأُخضعت النقابات لسيطرة بيروقراطية من خلال قوانين وتشريعات مركزية، من بينها القانون رقم 66 لسنة 1947 المعدل لاحقًا، الذي أعطى لوزارات الدولة سلطة واسعة في الإشراف على النقابات.

وفي هذا السياق، تراجع الطابع السياسي للنقابات، وجرى دفعها إلى التركيز على القضايا المهنية والاجتماعية. ومع ذلك، لم تختفِ الأصوات المطالِبة بدور نقابي فاعل، بل بقيت كامنة، وظهر بعض النشاط الرمزي الداعم لقضايا التحرر العربي، خاصة خلال العدوان الثلاثي (1956) ونكسة 1967، ولكن تحت سقف الخطاب الرسمي.

في عهد الرئيس أنور السادات، ومع انفتاح النظام على التعددية الشكلية، عاد النشاط النقابي للظهور في المجال العام، ولكن في ظل بنية قانونية وتنظيمية قيدت استقلال النقابات. فقد تم إصدار القانون رقم 100 لسنة 1993 بشأن تنظيم الانتخابات في النقابات المهنية، ما اعتبره كثيرون أداة لتقييد الحراك الديمقراطي داخلها، خصوصًا مع تصاعد نفوذ التيارات المعارضة، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين.

شهدت الثمانينيات اتساع رقعة التأثير السياسي للنقابات، خاصة بعد تولّي عناصر ذات خلفيات معارضة مواقع قيادية في عدد منها، مثل نقابتي المهندسين والأطباء. وقد برزت نقابة المحامين مجددًا كمنبر للمعارضة، حيث لعبت دورًا لافتًا في رفض قانون الطوارئ والدفاع عن الحريات العامة، وتم تنظيم مؤتمرات عامة للدفاع عن استقلال القضاء والدستور.

مع تصاعد السياسات القمعية للدولة في التسعينيات وبدايات الألفية، تحولت النقابات المهنية إلى ساحات للتعبئة السياسية غير الحزبية، في ظل تراجع فعالية الأحزاب التقليدية. ساهمت نقابة المحامين في دعم حركة كفاية عام 2004، كما شاركت في الدفاع عن القضاة في أزمة استقلال القضاء عام 2006، وأصبحت قياداتها شريكة في الحراك الوطني، حيث طالبت بإلغاء قانون الطوارئ وتعديل الدستور (Zaki, Moheb. 1995, p.48).

في المقابل، تعرضت النقابات لحصار سياسي متصاعد؛ فتم تجميد نشاط نقابة المهندسين عام 1995 بقرار حكومي بعد سيطرة تيار إسلامي على إدارتها، كما مُنعت انتخابات العديد من النقابات تحت ذريعة

تطبيق قانون 100. وقد مثّل هذا القانون، الذي اشترط حدًا أدنى مرتفعًا لنصاب التصويت، أداة فعالة لتعطيل الحياة النقابية.

بحلول العقد الأول من الألفية الثالثة، تحوّلت النقابات إلى ملاذ لمعارضي النظام من مختلف الاتجاهات، بما فيهم اليساريون، والناصريون، والإسلاميون، وكانت تحركاتها تمثل إحدى الروافد المباشرة لتمهيد الطريق لثورة يناير 2011، سواء من خلال التنسيق بين القوى السياسية أو من خلال تنظيم الإضرابات والفعاليات الاحتجاجية، وخاصة في النقابات ذات الوزن المهني والاجتماعي.

يتضح من العرض التاريخي أن النقابات المهنية في مصر لم تكن مجرد كيانات مهنية خدمية، بل تحولت، في سياقات متعددة، إلى فواعل سياسية لها دور واضح في الدفع نحو الإصلاح السياسي والدستوري. وعلى الرغم من تعدد أشكال التدخل الرسمي في عملها، فإنها استطاعت الحفاظ على مساحة حيوية للحراك، خاصة في اللحظات المفصلية من التاريخ المصري.

وقد تميز هذا الدور بالمد والجزر، متأثرًا بطبيعة النظام السياسي والبيئة التشريعية التي تؤطر عمل النقابات. ففي الوقت الذي قيّدت فيه السلطة الحاكمة هذا الدور بالقانون والممارسة، استطاعت النقابات في بعض الفترات أن تتجاوز هذا القيد وتفرض نفسها كجزء فاعل من القوى الإصلاحية، بل وأحيانًا كقيادة بديلة. وبهذا، أسهمت النقابات المهنية بفاعلية، وإن كانت متقطعة، في بناء وعي سياسي جمعي، والدفاع عن الحريات، وتحقيق بعض المكاسب في مسار الإصلاح الديمقراطي حتى عام 2011.

ثانيًا: النقابات المهنية كمحدد للتغيير السياسي في مصر منذ 2011:

بعد ثورة يناير، استمرت النقابات المهنية في العمل تحت قيود "النقابة الواحدة"، إذ لم يُتح تأسيس أكثر من نقابة واحدة للمهنة الواحدة، استنادًا إلى ما ينص عليه الدستور والقانون بأن النقابة تمثل الدولة في تنظيم المهنة ووضع شروط ممارستها، إلى جانب دورها في الدفاع عن مصالح أعضائها.

ومع ذلك، بدأت في عام 2013 ملامح تغير تظهر في بعض النقابات المهنية، بظهور ما عُرف بـ"تيار الاستقلال"، الذي تشكل من شخصيات تنتمي إلى التيارات المدنية المعارضة لهيمنة جماعة الإخوان المسلمين على مجالس عدد من النقابات مثل نقابتي الأطباء والمهندسين. وقد اتهم هذا التيار القوى المسيطرة، خصوصًا من ينتمون للتيار الإسلامي، باستخدام النقابات كأدوات سياسية لخدمة مصالح جماعة الإخوان، بعيدًا عن الدور المهني للنقابة.

سعى تيار الاستقلال إلى استعادة النقابات لوظيفتها الأساسية، المتمثلة في الدفاع عن المهنة وخدمة الأعضاء، ونجح في سحب الثقة من بعض المجالس، كما فاز بقيادة عدد من النقابات الكبرى، على غرار

نقابة المهندسين. واتسع طموح بعض النقابات إلى خوض غمار العمل السياسي مباشرة، من خلال الترشح للانتخابات البرلمانية في 2015، سواء عبر قوائم مستقلة أو بالانضمام إلى قوائم حزبية، غير أن هذا الحراك اصطدم بتحديات داخلية وخارجية متزايدة.

من أبرز تلك التحديات: هشاشة البنية المؤسسية داخل كثير من النقابات، وضعف الممارسة الديمقراطية، وغياب الشفافية والمحاسبة، إلى جانب ضعف قواعد العمل النقابي القاعدي، وهو ما جعل النقابات عرضة للاختراق أو التسييس.

وشكل الصراع بين نقيب المحامين الأسبق سامح عاشور (المحسوب على التيار الناصري) والمحامي منتصر الزيات (المحسوب على التيار الإسلامي) نموذجًا حادًا لهذا التوتر، حيث تكررت الدعوات لعقد جمعية عمومية لسحب الثقة من عاشور وسط اتهامات بتزوير الانتخابات، فيما نفت جهات مثل حركة "تمرد المحامين" مشاركتها في هذه الدعوات، في دلالة على غياب التوافق الداخلي حول شرعية المجلس ومدى شفافية العملية الانتخابية[1].

كما لجأ بعض المحامين إلى الاعتصام، احتجاجًا على عدم الدعوة لانعقاد الجمعية العمومية، وطالبوا بتسجيل أسمائهم للمشاركة في سحب الثقة. وفي المقابل، رفض عاشور التعليق على ما وصفه بـ"تصريحات لا تستحق الرد"، مما عزز من الشعور بضعف المعايير الديمقراطية داخل النقابة.

وعلى صعيد متصل، شهدت نقابة الصحفيين أزمة حادة مع وزارة الداخلية، إثر لجوء الصحفيين عمرو بدر ومحمود السقا إلى مقر النقابة، وصدور قرار بالقبض عليهما بتهمة خرق قانون التظاهر، ما أدى إلى احتدام المواجهة بين الصحفيين والسلطة. وازداد المشهد تعقيدًا بعد أزمة اعتداء أحد أفراد الأمن على طبيب بمستشفى حكومي، ما دفع نقابة الأطباء لعقد جمعية عمومية طارئة، قررت خلالها تقديم العلاج المجاني في المستشفيات الحكومية كوسيلة للضغط على الدولة.

---

[1] وفي مؤشر على العلاقة بين الدولة، والنقابات المهنية نجد أن كلا منهما جه دخل في صراع مع الآخر مثل نقابة المحامين والشرطة وتجدد الأزمات بينهما مثلما حدث في الغربية من مشاجرة بين محامي فصل وأمين شرطة أدت إلى اعتصام بعض المحامين والمطالبة باعتذار وزير الداخلية. (في مؤشر على تغير لغة الخطاب نتيجة بيئة الموقف التفاوضي)، وكذلك تعدي مجندين على محامين مما أدى إلى إصابات المحامين، مما أدى إلى تنظيم عدد من المحامين وقفة احتجاجية أمام مجمع محاكم شبرا، وصرح نائب مأمور " فارسكور" بدمياط أن أزمة المحامين والداخلية هناك كانت بسبب مشادة بين المحامي وأمين الشرطة في المركز، وقد وصلت إلى مشادة بالأيدي. وفي محافظة السويس كانت المشادة بين محامي وأمين الشرطة بسبب إجراءات تأمين دخول مجمع المحاكم وإبراز بطاقات الهوية، كل هذه المؤشرات تدل على توتر العلاقة بين الداخلية والمحامين مع تغير لغة الحوار بين الطرفين، ومطالبة النقابيين باعتذار الوزير محمد مقلد، عمل جريدة الوطن، 8\11\2014.

أما نقابة المعلمين، فقد دخلت بدورها في صراع قانوني حاد مع الدولة، بعد صدور حكم بفرض الحراسة عليها في مارس 2015. وعلى الرغم من تأييد الحكم في الدرجة الأولى، أعلنت النقابة تمسكها بالطعن عليه أمام محكمة النقض، وأكدت أنها ستواصل الدفاع عن كيانها بكل الوسائل، حتى لو اضطرت لإدارة النقابة من خلال فروعها المنتشرة أو من داخل المدارس نفسها.

وقد وصل التوتر بين الدولة والنقابات المهنية إلى ذروته مع صدور أحكام بفرض الحراسة على ثلاث نقابات مهنية كبرى، هي نقابات المعلمين والصيادلة وإحداها قيد النظر، ما يعكس حجم الصراع على استقلال النقابات ومحاولات الدولة إعادة السيطرة عليها.

المحور الخامس

نقابة الصحفيين في النظام السياسي المصري

تُعد نقابة الصحفيين المصريين من أبرز النقابات المهنية التي لعبت دورًا فاعلًا في المجال السياسي العام، وشهدت مسيرتها منذ نشأتها تداخلاً معقدًا بين العمل النقابي والممارسة السياسية. أُسِّست النقابة رسميًا بموجب القانون رقم 10 لسنة 1941، بعد نضالات متكررة من الصحفيين لإيجاد كيان يُعبّر عن مصالحهم المهنية ويدافع عن حرية الصحافة، في وقت كانت الصحافة تلعب فيه دورًا سياسيًا بارزًا في المجال العام المصري.

منذ لحظة التأسيس، لم تكن النقابة بعيدة عن تدخلات السلطة السياسية؛ إذ ارتبطت عضويتها وقيادتها غالبًا بميزان القوى بين الدولة والتيارات السياسية الفاعلة. في مرحلة ما قبل 1952، مثّلت النقابة أحد أبرز مظاهر الحراك المدني الليبرالي، وشاركت نخبها الصحفية في نقاشات الإصلاح الدستوري ومقاومة الاحتلال (حسن، ماهر . 2016).

مع قيام ثورة يوليو 1952، تغيرت بيئة العمل الصحفي جذريًا، حيث فرض النظام الجديد سيطرته على وسائل الإعلام، وتم تأميم الصحافة في عام 1960، ما قَيَّد استقلالية النقابة بشدة، وأخضعها لهيمنة الدولة. تحولت الصحافة إلى أداة لنشر خطاب السلطة، وقلَّ دور النقابة كفاعل مستقل، رغم استمرارها كإطار تنظيمي. في هذه المرحلة، غلب الطابع البيروقراطي والوظيفي على عملها، وجرى الحد من قدرتها على التعبير عن المطالب المهنية أو السياسية.

وفي السبعينيات، ومع سياسات الانفتاح السياسي النسبي في عهد الرئيس السادات، استعادت النقابة بعضًا من دورها، خاصة مع عودة التعددية الصحفية. لكنها ظلت حذرة في مواقفها تجاه النظام، وارتبط أداؤها

بتوازنات سياسية دقيقة. ومع ذلك، مثّل ظهور تيارات فكرية متباينة داخل الوسط الصحفي، بداية لتحوّل في طبيعة الخطاب النقابي، حيث بدأت النقابة تحتضن أصواتًا نقدية تميل إلى الدفاع عن الحريات العامة، في مواجهة الضغوط السلطوية.

شهدت النقابة تحولًا مهمًا خلال عهد الرئيس حسني مبارك، خاصة منذ منتصف التسعينيات، حيث باتت تُعدّ ساحة مهمة للصراع بين السلطة والمعارضة. لعبت النقابة أدوارًا بارزة في الدفاع عن حرية الصحافة، والتصدي لمحاولات تمرير تشريعات مقيّدة، مثل قوانين الحبس الاحتياطي في قضايا النشر. كما أصبحت منصة للمطالبة بإصلاح سياسي شامل، لا سيما خلال انتخابات 2005، حين انخرطت في معركة دفاع عن الشفافية والديمقراطية، بل واستضافت العديد من الفعاليات التي نظمتها قوى سياسية معارضة، ما جعلها في مرمى السلطة أكثر من مرة (أشرف، عبد الحميد. 2010، ص210).

برزت شخصيات نقابية خلال هذه الفترة أسهمت في تعزيز استقلالية النقابة، مثل جلال عارف ويحيى قلاش، اللذَين ارتبط اسمهما بمواقف جريئة ضد الانتهاكات الأمنية، ومعارضة سياسات تكميم الأفواه. وقد أدارت النقابة معارك إعلامية وقانونية كبرى لحماية الصحفيين، خاصة في مواجهة حملات الاعتقال أو التضييق.

ورغم كل ذلك، لم تكن النقابة قادرة على الانفصال التام عن ضغوط النظام السياسي، إذ ظل التوازن بين المقاومة والاحتواء قائمًا. مارست الدولة آليات غير مباشرة للسيطرة، مثل التأثير على الانتخابات النقابية، أو استخدام التشريعات للضغط على الصحفيين والنقابة معًا.

بحلول عام 2011، كانت نقابة الصحفيين قد تحولت إلى أحد أبرز الرموز المهنية الداعمة للحريات العامة، ولعبت دورًا مهمًا في الحشد ضد الانتهاكات، وهو ما ساهم في تهيئة المجال العام جزئيًا للثورة. وقد وقفت النقابة إلى جوار مطالب الإصلاح، وشاركت في التعبير عن الغضب الجماهيري المتصاعد تجاه انسداد الأفق السياسي.

المحور السادس

نقابة الصحفيين وقضايا التغيير السياسي (2011- 2024)

شهدت مصر عقب ثورة 25 يناير 2011 تحولات سياسية واجتماعية عميقة كان لها بالغ التأثير على المشهد الإعلامي، حيث باتت حرية الصحافة من أبرز المطالب التي طالب بها الثوار. ومع سقوط النظام القديم، توقع كثيرون انفراجًا في القيود المفروضة على الإعلام وتحررًا أكبر للصحفيين، إلا أن الواقع على

الأرض كان معقدًا ومليئًا بالتحديات. في هذا السياق، برزت نقابة الصحفيين كمؤسسة مركزية تمثل صوت الجسم الصحفي، وتحاول التصدي لموجات القمع والانتهاكات التي تعرض لها الإعلام في ظل حكم المجلس العسكري والفترات التالية. لعبت النقابة دورًا محوريًا في رصد الانتهاكات، والدفاع عن حرية التعبير، والتنسيق بين الصحفيين لمواجهة الضغوط السياسية والقانونية، مما جعلها أحد الفاعلين الأساسيين في المشهد السياسي والإعلامي بعد الثورة، رغم الصعوبات المستمرة التي واجهتها في بيئة إعلامية متقلبة وذات سيطرة أمنية مشددة.

أولًا: تداعيات التحولات السياسية على دور نقابة الصحفيين منذ 2011:

أ. فترة حكم المجلس العكسري 2011- 2012

بعد سقوط نظام مبارك في يناير 2011، توقع كثيرون تحسنًا في حرية الصحافة، لكن واقع الحال كان عكس ذلك. شهدت هذه الفترة تصعيدًا في تدخلات الرقابة على الصحف ووسائل الإعلام، حيث أنشأ المجلس الأعلى للقوات المسلحة نظام رقابي جديد فرض موافقة مسبقة على تغطية الأخبار المتعلقة بالجيش، وأعاد وزارة الإعلام إلى السيطرة، وأعاد تطبيق قانون الطوارئ القديم(Rowe, S.M. 2012).

تضمنت الانتهاكات حجب ومصادرة أعداد من صحف مستقلة مثل "صوت الأمة" و"الفجر" و"روز اليوسف" بسبب تغطيات سياسية حرجة للمجلس العسكري، مما أدى إلى تصاعد موجة احتجاجات داخل الوسط الصحفي، أبرزها حملة "الأعمدة البيضاء" التي بدأها صحفيون بارزون كوسيلة رمزية للاحتجاج على الرقابة.

كما تعرض الصحفيون لحملات اعتقالات واستدعاءات للنيابات العسكرية، وأحكام بالسجن بسبب تغطيات انتقدت ممارسات الجيش، مع حالات بارزة مثل المدون مايكل نبيل الذي حكم عليه بالسجن العسكري قبل الإفراج عنه بعفو.

سجلت نقابة الصحفيين وشبكات حقوقية عدة حالات اعتداء على صحفيين، بما في ذلك ضرب واحتجاز ومصادرة معدات تصوير، في مدن القاهرة والإسكندرية وغيرها، خاصة خلال أحداث الاشتباكات العنيفة مثل مواجهات شارع محمد محمود في نوفمبر 2011. قدمت النقابة شكاوى رسمية ضد الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون، ونظمت وقفات احتجاجية تندد بقمع الإعلام.

على الرغم من قمع الإعلام وتراجع حرية الصحافة، لعبت نقابة الصحفيين دورًا مهمًا في توثيق الانتهاكات والدفاع عن حقوق الصحفيين، وأظهرت عزيمة في مواجهة محاولات المجلس العسكري لإخضاع الإعلام، مما عزز من مكانتها كممثل مهني وطني خلال مرحلة حرجة من التحول السياسي المصري.

ب. في عهد "محمد مرسي" 2012- 2013":

في عهد محمد مرسي، شهدت نقابة الصحفيين المصرية مرحلة توتر وصراع على النفوذ، حيث انتُخب ممدوح والي، مرشح الإخوان، رئيسًا للنقابة، لكن سرعان ما تصاعدت الانقسامات بين مؤيدي والي ومنتقديه، حتى جرى في مارس 2013 إقصاؤه وانتخاب ضياء رشوان، الذي تعهد باستعادة النقابة من قبضة الإخوان (Berger, Miriam. 2015).

تميزت تلك الفترة بمحاولات الإخوان للسيطرة على وسائل الإعلام الحكومية عبر تعيين حلفائهم في مناصب قيادية، وتقييد حرية الصحافة من خلال حجب الأصوات الناقدة، خاصة في الإعلام الحكومي، إضافة إلى استمرار وضع منصب وزير الإعلام الذي كان أداة للسيطرة السياسية.

كما شهدت الفترة تصاعدًا في القضايا القانونية ضد الصحفيين، باستخدام قوانين قمعية من عهد مبارك، مثل جرائم إهانة الرئيس والدين، بهدف ترهيب وإسكات الأصوات المعارضة. تعرض صحفيون بارزون، لملاحقات قانونية وتهديدات جسدية ومضايقات عبر الإنترنت، إلى جانب حصار واعتداءات من أنصار الإخوان على وسائل الإعلام الخاصة.

تزامن ذلك مع تصاعد موجات الترهيب والاعتداءات، حيث وثقت منظمات حقوقية عشرات الحوادث ضد الصحفيين. في الوقت نفسه، شهدت النقابة والإعلام تحولات داخلية بين مقاومة للهيمنة ومحاولات التكيف مع الضغوط السياسية.

كما أثارت قضية مقتل الصحفي الحسيني أبو ضيف خلال تغطيته احتجاجات أمام القصر الرئاسي جدلًا واسعًا حول استهداف الصحفيين من قبل أنصار الإخوان ومحاولات التعتيم الرسمية، مما أبرز الخطورة المتزايدة للظروف التي يعمل فيها الإعلام في تلك الفترة (صلاح، عبد الخالق. 2025).

ج. الفترة الانتقالية بعد 30 يونيو 2013:

بعد عزل مرسي في 3 يوليو 2013، فرض الجيش رقابة صارمة على الصحف والقنوات المؤيدة لجماعة الإخوان والرئيس المعزول، حيث تم إغلاق عدة قنوات فضائية إسلامية وإيقاف بثها واعتقال عدد من الصحفيين، كما تم مصادرة المعدات وحجب بعض القنوات الأجنبية المتعاطفة مع مرسي. وكانت الرقابة شديدة وشملت كافة الأطياف المؤيدة للإخوان، مع محاولات لتقييد حرية الإعلام وفرض مدونة أخلاقيات صحفية تحت إشراف الجيش (الريدي، أحمد، 2013).

شهدت الصحافة المصرية انقسامًا واضحًا بين مؤيد ومعارض لمرسي، وتنافس الطرفان على صياغة الرواية الرسمية لما حدث، مع تحولات واضحة في الخطاب الإعلامي بعد عزل مرسي، حيث تحولت العديد من الصحف والقنوات إلى دعم الجيش ومهاجمة الإخوان.

بعد 30 يونيو، حدثت موجة تغييرات في غرف تحرير الصحف الحكومية، حيث تم إعفاء وتعيين رؤساء تحرير جدد موالين للثورة وللجيش، ما انعكس على توجهات وسائل الإعلام الرسمية التي عززت الخطاب المناهض للإخوان.

شنت السلطات حملات قمعية ضد الصحفيين ووسائل الإعلام المعارضة، تضمن ذلك اعتقالات، حجب قنوات، مداهمات، وحجب معدات، مع اعتقال عدد من الصحفيين المصريين والأجانب، ومقتل بعضهم أثناء تغطية الأحداث، مما أدى إلى تدهور حاد في حرية الصحافة وحرية التعبير.

شهدت نقابة الصحفيين ضغطًا داخليًا من الصحفيين احتجاجًا على مواقفها المتخاذلة تجاه الاعتداءات على الصحفيين ومقتل الصحفية ميادة أشرف أثناء تغطيتها للاحتجاجات. قام الصحفيون باقتحام مقر النقابة، ونظموا وقفات احتجاجية ورفعوا مطالب بتحقيقات جادة، فقامت النقابة برفع بلاغ للنائب العام لمتابعة القضية حتى الحكم القضائي الذي صدر في 2018 بالسجن على المتهمين.

بشكل عام، كان دور نقابة الصحفيين في تلك الفترة معقدًا ومتأثرًا بالضغوط السياسية، حيث حاولت موازنة حماية الصحفيين من جهة، مع التزامها ضمن إطار السيطرة الأمنية والسياسية من جهة أخرى، مما أدى إلى توترات بين الصحفيين والنقابة نفسها.

د. عهد الرئيس "عبد الفتاح السيسي" "2014– 2024":

شهدت نقابة الصحفيين في مصر خلال فترة حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي (2014–2024) تغيرات مهمة في دورها ومكانتها، متزامنة مع تحولات ملحوظة في المشهد الإعلامي والسياسي. جاءت هذه المرحلة في ظل تحديات أمنية متزايدة، أبرزها التهديدات الإرهابية، مما دفع الجهات المختصة إلى تعزيز الإشراف على وسائل الإعلام وتنظيم محتوى الخطاب الصحفي، سعياً إلى تحقيق الاستقرار الوطني وضمان وحدة المجتمع. وقد رافق ذلك بروز مؤسسات إعلامية جديدة وتعزيز دور جهات رقابية، إلى جانب تطبيق إجراءات قانونية تنظيمية فرضت قيودًا على حرية الصحافة والصحافيين(حسني، سمير. 2018).

على الصعيد المهني، شهد المجتمع الصحفي انقسامات في المواقف تجاه السياسات الإعلامية الرسمية. ففي أكتوبر 2014، أعلن رؤساء تحرير الصحف الرسمية والخاصة التزامهم بعدم نشر مواد قد تؤثر سلباً على مؤسسات الدولة، ودعم جهود مكافحة الإرهاب، تماشياً مع أولويات الدولة في تلك المرحلة. هذا الموقف أثار ردود فعل متباينة داخل الوسط الصحفي، حيث عبّر عدد من الصحفيين عن مخاوفهم من أن يؤدي ذلك إلى تقييد حرية التعبير وحرية الصحافة، ما دفع البعض لتشكيل مجموعات للدفاع عن الاستقلالية المهنية ومتابعة حالات الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون (صالح، أمين و سلامة، سمر. 2014).

في هذا السياق، وثقت لجنة الحريات بنقابة الصحفيين، بالتعاون مع منظمات حقوقية، العديد من حالات الانتهاك التي طالت الصحفيين، والتي تضمنت الاعتقالات المؤقتة والحبس الاحتياطي لفترات متفاوتة، وقيوداً على التغطية الصحفية، إضافة إلى مضايقات واعتداءات جسدية في بعض الحالات. كما شهدت الفترة محاولات اقتحام بعض مقرات النقابة، وملاحقات قانونية لبعض أعضاء النقابة، في ظل علاقة توتر نسبي بين بعض القطاعات الصحفية والسلطات الأمنية.

رغم هذه التحديات، قامت نقابة الصحفيين بتنظيم فعاليات احتجاجية ووقفات تضامنية طالبت بتحسين أوضاع الصحفيين المحبوسين ورفع القيود على العمل الإعلامي، مع التأكيد على أهمية حرية التعبير وضرورة حماية الصحفيين أثناء أداء مهامهم. وقد لاقت هذه المبادرات تجاوبًا من بعض الفعاليات الصحفية، على الرغم من استمرار بعض الإجراءات التي حدّت من قدرة النقابة على تنظيم أنشطة واسعة النطاق.

وفي مجال حرية الصحافة، تعرضت عدة صحف لمصادرات مؤقتة لأعدادها نتيجة نشرها لمواد اعتُبرت حساسة أو ناقدة لبعض السياسات، ما انعكس على طبيعة التعددية الإعلامية وحرية التنوع في طرح الأفكار، وأدى إلى وضع تحديات أمام حرية النشر في البلاد.

على الصعيد المؤسسي، شاركت نقابة الصحفيين في الحوار الوطني الذي دعا إليه رئيس الجمهورية عام 2023، حيث قدمت مجموعة من المقترحات الرامية إلى تعزيز استقلالية الصحافة وتطوير التشريعات المتعلقة بحرية التعبير، وحماية الصحفيين، وتسهيل العمل الإعلامي، فضلاً عن المطالبة بإصدار قوانين تضمن حرية تداول المعلومات ودعم المؤسسات الصحفية، والتخفيف من القيود القانونية التي تؤثر على مهنة الصحافة. كما نظمت النقابة مؤتمرات خرجت بتوصيات تشريعية وتنظيمية تعزز من ضمانات الحريات الصحفية في إطار الدستور والقوانين.

في المجمل، لعبت نقابة الصحفيين في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي دورًا مهمًا في محاولة التوازن بين متطلبات الدولة في إدارة المشهد الإعلامي، وجهود الصحفيين في الحفاظ على حرياتهم المهنية واستقلالية العمل الصحفي. ورغم وجود تحديات في العلاقة بين النقابة والجهات الرسمية، بقيت النقابة منصة رئيسية لرصد الأوضاع، والدفاع عن حقوق الصحفيين، والسعي إلى تحسين التشريعات ذات الصلة، مما يجعل دورها محوريًا في تطور الإعلام المصري خلال هذه الفترة.

ثانيًا: مؤشرات الدور السياسي لنقابة الصحفيين بعد 2011:

تصدي النقابة للقوانين المقيدة للحريات: تُعتبر القوانين الإعلامية من الأدوات الأساسية التي تؤثر في تنظيم العلاقة الثنائية بين المواطن والقانون، وهي تلعب دورًا محوريًا في إحداث التغيير أو البناء السياسي

والاجتماعي داخل المجتمع. ولا يمكن إغفال الترابط الوثيق بين النظام السياسي العالمي وأوضاع المجتمع، وهو ما يتجلى بوضوح في مجالات الاتصال والعلوم السياسية. وفي هذا السياق، يُعد قانون الإعلام فرعًا من فروع القانون يحتوي على مجموعة من النصوص التي تنظم عمل وسائل الإعلام. وبغض النظر عن اختلاف المناهج القانونية من دولة إلى أخرى، فإن الصحافة الجيدة تزدهر في المجتمعات التي تحترم سيادة القانون وتكرّس مبدأ الحكم الرشيد (Franzetti, Annika, 2011).

موقف النقابة من الإعلان الدستوري 2012: في أعقاب الإعلان الدستوري الذي أصدره رئيس الجمهورية الأسبق محمد مرسي في 22 نوفمبر 2012، شهدت نقابة الصحفيين حالة من الحراك المؤسسي والمجتمعي الرافض لمضامين هذا الإعلان، وذلك انطلاقًا من إدراكها لدورها كضامن لحرية الرأي والتعبير. ففي 25 نوفمبر من العام ذاته، انعقدت الجمعية العمومية الطارئة للنقابة، وأعلنت رفضها القاطع للإعلان الدستوري، مع التأكيد على انسحاب ممثليها من الجمعية التأسيسية المعنية بوضع الدستور، مطالبة بإضراب عام وحجب للصحف لحين تضمين الضمانات الدستورية الكافية لحماية حرية الصحافة.

وأكدت الجمعية على جملة من المبادئ الدستورية الأساسية، وعلى رأسها رفض الرقابة على الصحف ووسائل الإعلام أو مصادرتها أو إغلاقها، بالإضافة إلى المطالبة بعدم تجريم الصحفيين في قضايا النشر إلا عبر الادعاء المباشر، مع إلغاء العقوبات السالبة للحرية في هذه القضايا. كما طالبت باستقلال المؤسسات الإعلامية المملوكة للدولة عن كافة السلطات، وإنهاء الوصاية الإدارية والتشريعية، بما في ذلك ما كان يمثله مجلس الشورى ووزارة الإعلام من سلطة على الصحف القومية.

موقف النقابة من قانون التظاهر 2013: شكّلت نقابة الصحفيين موقفًا نقديًا واضحًا من قانون التظاهر رقم 107 لسنة 2013، الذي صدر في نوفمبر من العام ذاته في ظل حكومة مؤقتة، واعتبرته تقييدًا صارخًا للحق في التجمع السلمي والتعبير عن الرأي. فقد أبدت النقابة، عبر بيانات وتصريحات صادرة عن مجلسها وعدد من أعضائها، اعتراضها على بنود القانون التي تمنح وزارة الداخلية صلاحيات واسعة في منع أو تفريق التظاهرات، دون رقابة قضائية فعالة. ورأت النقابة أن القانون، بصيغته المعتمدة، يُهدد مناخ الحريات العامة، ويُعرقل دور الصحفيين في تغطية الحراك الشعبي والسياسي بحرية وأمان، وهو ما يتعارض مع مبادئ الديمقراطية وحرية الإعلام (نعمة، ولاء. 2013).

وفي هذا السياق، دعت النقابة إلى مراجعة القانون تشريعيًا، وإعادة صياغته بما يتفق مع المعايير الدولية، خاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما شارك أعضاء من النقابة في فعاليات

سياسية وقانونية تطالب بإلغائه أو تعديله، معتبرين أن القانون يُستخدم أحيانًا كأداة لإسكات الأصوات المعارضة، بما في ذلك الصحفيون أنفسهم أثناء ممارسة مهنتهم.

وفي عام 2017، أُدخل تعديل على قانون التظاهر بموجب القانون رقم 14 لسنة 2017، حيث نقلت صلاحية منع أو تعديل مسار التظاهرات من يد وزارة الداخلية إلى القضاء، وذلك من خلال قاضي الأمور الوقتية بالمحكمة الابتدائية. وقد صادق الرئيس عبد الفتاح السيسي على التعديل الذي قُدم من مجلس النواب، ونص على أن يحق لوزير الداخلية أو مدير الأمن المختص التقدم بطلب إلى المحكمة المختصة لإلغاء أو تعديل موعد أو مكان التظاهرة إذا رأت أن فيها تهديدًا للأمن العام (عبد الحميد، أشرف. 2017)، وهو ما فُسر بأنه خطوة شكلية لتقليص صلاحيات الأمن، مع الإبقاء على جوهر القيود المفروضة على الحق في التظاهر.

موقف النقابة من إقرار قانون تنظيم الصحافة والإعلام (رقم 180 لسنة 2018): عارضت نقابة الصحفيين القانون بشدة منذ طرحه، واعتبرته يمثل تراجعًا خطيرًا عن مكاسب حرية الصحافة التي ناضلت من أجلها لعقود. وأكدت أن القانون يكرّس تبعية المؤسسات الصحفية والإعلامية للسلطة التنفيذية، خاصة من خلال توسيع سلطات المجلس الأعلى للإعلام في الرقابة والمنع، بما يمس الحق في التعبير والنشر المكفول دستوريًا. كما انتقدت النقابة المواد التي تسمح بوقف النشر أو حجب المواقع الإلكترونية دون حكم قضائي، ووصفتها بأنها انتهاك صريح لمبدأ حرية الإعلام واستقلاله.

وقد دعت النقابة إلى إعادة صياغة القانون بما يتوافق مع المواد الدستورية (خاصة المادة 71)، التي تحظر فرض رقابة على الصحف أو وقفها أو مصادرتها. كما طالبت بضرورة إشراك النقابة في صياغة أي تشريعات تمس العمل الصحفي، احترامًا للدور النقابي كممثل شرعي للمهنة.

الاحتجاجات والمواقف الجماعية للنقابة تجاه قضايا متنوعة:

مثال قضية تيران وصنافير (2016– 2017): شكّلت اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والمملكة العربية السعودية، والتي تضمنت نقل تبعية جزيرتي "تيران وصنافير" إلى السعودية، محطة بارزة في تفاعل المؤسسات المهنية والمجتمعية مع القضايا السيادية. وقد برز دور نقابة الصحفيين باعتبارها إحدى الفاعلين المهنيين الأساسيين الذين عبّروا عن تحفظاتهم إزاء الاتفاقية.

في 15 أبريل 2016، توافد عدد كبير من المواطنين والمهنيين إلى محيط النقابة في فعالية عُرفت إعلاميًا بـ"جمعة الأرض"، رفعت خلالها شعارات تؤكد على تمسك المشاركين بمصرية الجزيرتين، وشهدت الفعالية مشاركة عدد ملحوظ من الصحفيين. وفي هذا السياق، وقعت بعض الاحتكاكات بين قوات الأمن

وبعض الصحفيين أثناء التغطية، ما دفع النقابة إلى إصدار بيانات تطالب باحترام حرية الصحافة وتوفير الحماية للصحفيين أثناء تأدية عملهم.

وقد وثّقت منظمات معنية بحرية التعبير، مثل "حرية الفكر والتعبير" و"صحفيون ضد التعذيب"، عدداً من حالات القبض والانتهاكات التي طالت صحفيين في أثناء تغطيتهم للأحداث.

تصاعدت التوترات في 25 أبريل 2016، عقب مداهمة منزل صحفيَّين اثنين، ما أثار ردود فعل داخل النقابة، التي طالبت حينها بضمانات قانونية ومهنية للمحتجزين. كما رُصد منع عدد من الصحفيين من دخول مقر النقابة خلال هذه الفترة.

عقد مجلس النقابة اجتماعًا طارئًا في 26 أبريل، أعقبه مؤتمر صحفي ومسيرة رمزية لتوثيق الوقائع وتقديمها للجهات المعنية. كما جرى تنظيم عدد من الوقفات الاحتجاجية والفعاليات المهنية في هذا السياق، بهدف التعبير عن موقف النقابة والدفاع عن حق الصحفيين في العمل بحرية.

واصلت النقابة تحركاتها خلال عام 2017، ونُظمت وقفات جديدة بالتزامن مع مناقشة الاتفاقية في البرلمان، صدرت خلالها بيانات موقعة من عدد كبير من الصحفيين تؤكد تمسكهم بدورهم في التعبير المهني المسؤول. وفي خضم هذه التحركات، برزت نقاشات داخلية حول آليات تنظيم الاعتصامات داخل النقابة، حيث دعت بعض الأصوات إلى مراجعة الإجراءات التنظيمية، فيما رأت أخرى أن التحركات تأتي في إطار الدور التاريخي للنقابة كمجال مفتوح للتعبير.

احتجاجات نقابة الصحفيين عقب اقتحام المقر في 2016: في أبريل 2016، اعتصم الصحفيان عمرو بدر ومحمود السقا داخل نقابة الصحفيين احتجاجًا على الملاحقات الأمنية المتكررة لهما، بعد صدور قرار بضبطهما على خلفية تغطيتهما لاتفاقية ترسيم الحدود بين مصر والسعودية. في 1 مايو، اقتحمت قوات الأمن مقر النقابة واعتقلت الصحفيين، مما أدى إلى توتر واسع في الوسط الصحفي.

وُجهت للصحفيين تهم تتعلق بنشر معلومات كاذبة والتحريض، وتم حبسهم احتياطيًا. جاء الاقتحام بعد دعم سياسي لهم، وتصاعدت ردود الفعل بتظاهرات ومطالبات بحرية الإعلام، ودعت نقابة الصحفيين إلى اجتماع طارئ واعتصام مفتوح، كما عبرت عن استيائها من إجراءات الأمن.

رغم تأكيد وزارة الداخلية أن الاقتحام تم وفق القانون وبعدد محدود من الضباط، أكد الصحفيون وجود عدد كبير منهم خلال الاقتحام، واحتجت نقابة الصحفيين على ما اعتبرته تجاوزات في التعامل.

في مايو، استدعت النيابة نقيب الصحفيين وأعضاء مجلس الإدارة للتحقيق، ووجهت لهم اتهامات بشأن إيواء مطلوبين أمنياً ونشر أخبار كاذبة، وتم حبسهم مؤقتًا قبل إطلاق سراحهم بكفالة.

شهدت الفترة توترًا بين النقابة والسلطات، مع تحركات احتجاجية وتضامن من نقابات أخرى ومنظمات حقوقية داعمة للصحفيين، مطالبين بحماية حرية الصحافة.

رغم هذه التحديات، واجهت النقابة صعوبات في توحيد الصف الصحفي بشكل واسع، جزئيًا بسبب قيود تنظيمية على العضوية، مما أثر على قدرتها في التصدي للضغوط السياسية والأمنية.

تبقى حرية الصحافة قضية مهمة تتطلب استمرار الحوار والعمل لتعزيز حماية الصحفيين وضمان استقلالية الإعلام في مصر.

المحور السابع
التحديات التي تواجه عمل النقابات المهنية في مصر

النقابات المهنية في مصر تلعب دورًا محوريًا في تمثيل مصالح العاملين في مختلف القطاعات، والمساهمة في تحسين ظروف العمل وتعزيز حقوق الأعضاء. غير أن هذه النقابات تواجه تحديات متعددة ومتشابكة تعرقل أدائها وفعاليتها. من بين أبرز هذه التحديات، ما يلي:

أولًا: التحديات القانونية والتشريعية

تواجه النقابات المهنية في مصر عدة تحديات قانونية وتشريعية تؤثر على حرية التنظيم واستقلالية العمل النقابي. تنص القوانين الدولية والمحلية على حق حرية الانتماء النقابي وتأسيس النقابات كحق أساسي، حيث يكفل قانون العمل المصري ومواد الدستور المصري هذه الحرية، ويضمن استقلال النقابات ومجالس إدارتها مع استثناء العاملين في الجيش والشرطة. كما يحدد القانون موارد النقابات وآليات تسجيل الأعضاء، وينظم حمايتها من الحراسة القضائية إلا بحكم قضائي (عبد العال، طارق. 2024). رغم ذلك، تعاني النقابات المستقلة من صعوبات في التأسيس والتسجيل، لا سيما في ظل فتوى رسمية تشكك بشرعيتها، مما أدى إلى فصل ورفض الاعتراف ببعض المنظمات النقابية.

على صعيد الانتخابات النقابية، تفرض القوانين إجراءات معقدة، تتيح أحيانًا استبعاد مرشحين لأسباب متعددة، منها اعتبارات أمنية أو سياسية، ما يعكس قيودًا على الحريات النقابية.

أما التدخل القضائي والإداري، فيتجلى في فرض حراسة قضائية على بعض النقابات، رغم ما نص عليه الدستور من حظر ذلك إلا بحكم قضائي. يختلف القضاء في تفسير هذا الحظر؛ فبينما تؤكد محكمة

النقض عدم جواز فرض الحراسة على النقابات العامة باعتبارها كيانات قانون عام، ترى محاكم الأمور المستعجلة جواز فرض الحراسة عند وجود نزاعات داخلية أو إخلال بأهداف النقابة.

إضافة إلى ذلك، تتسم البيئة التشريعية بالتعقيد، حيث تتداخل قوانين متعددة تنظم العمل النقابي، ما يسهل استغلال الثغرات القانونية لفرض الحراسة أو الطعن في الانتخابات، وتبرز الحاجة إلى تشريع موحد ينظم اختصاصات الجهات القضائية المختصة.

من الناحية المالية والإدارية، تخضع النقابات لرقابة من الجهاز المركزي للمحاسبات، وفقًا لقانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم 144 لسنة 1988، التي تشمل مراجعة الأداء والقرارات المالية، مما يضع النقابات تحت إشراف مالي وإداري يشمل الجهات الحكومية والهيئات التي تدعمها الدولة (قاسم، إبراهيم. 2019).

ثانيًا: التحديات السياسية

تعاني النقابات المهنية في مصر من تهميش واضح لدورها السياسي، حيث اتخذت الدولة منذ فترة طويلة موقفًا يحصر نشاط النقابات في الجوانب المهنية والاجتماعية، مستبعدة مشاركتها في القضايا السياسية، وذلك عبر تشريعات مثل قانون 100 لسنة 1993 الذي حدّ من تداخل النقابات في العمل السياسي. ورغم ذلك، تظل النقابات مطالبًة بالدفاع عن حقوق أعضائها والمجتمع، مما يستوجب التمييز بين خضوع النقابات للسلطة السياسية وممارستها لدورها السياسي الحقيقي، المتمثل في التعبير عن إرادة جمعياتها العمومية والدفاع عن القضايا الوطنية والإنسانية (بدر، عمرو. 2022).

تاريخيًا، لعبت بعض النقابات مثل المحامين والصحفيين والأطباء أدوارًا بارزة في الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان، مما أدى إلى صدامات مع السلطة السياسية في عهود مختلفة. وبعد ثورة يناير 2011، شاركت النقابات بفعالية في المطالب الشعبية، إلا أنها واجهت ردود فعل قمعية من الدولة، شملت الملاحقات الأمنية، فرض الحراسة القضائية على مجالس إدارتها، وتوجيه الانتخابات لصالح مرشحين موالين للسلطة، مما دفع النقابات إلى تقليص نشاطها السياسي والتركيز على الخدمات الاجتماعية التقليدية.

على صعيد الحق في الإضراب، ورغم كونه مكفولًا قانونيًا ودستوريًا، تواجه النقابات قيودًا جمة، حيث تحظر القوانين الإضراب في قطاعات "حيوية واستراتيجية"، وتشترط إجراءات معقدة للموافقة عليه، كما تعرض العاملين لعقوبات صارمة عند مخالفة هذه الضوابط. ويُضاف إلى ذلك تطبيق قوانين الطوارئ وحظر التظاهر، مما حدّ من قدرة النقابات على الاحتجاج والتعبير عن مطالبها.

من جهة أخرى، تعرضت النقابات لهيمنة سياسية من قبل الدولة والأحزاب، حيث تحولت الحركة النقابية في عهود سابقة إلى أدوات تابعة للحزب الحاكم، مع إقصاء حقيقي لحرية التنظيم والاستقلالية النقابية. وبرزت محاولات سيطرة الأحزاب، كما في تجربة حزب الحرية والعدالة بعد يناير 2011، أو تورط حزب "مستقبل وطن" في انتخابات نقابة المهندسين عام 2023، حيث استخدمت وسائل غير ديمقراطية للتأثير على النتائج. يُعد ذلك انتهاكًا لمبدأ استقلالية النقابات، الذي يعد ضروريًا لتعزيز قوتها وقدرتها على الدفاع عن حقوق الأعضاء (رمضان، فاطمة. 2018).

أخيرًا، تشكل قوانين مثل قانون التظاهر رقم 107 لسنة 2013 عائقًا أمام حرية التعبير والتجمع السلمي للنقابات، حيث فرضت قيودًا وإجراءات تعسفية على تنظيم الاحتجاجات، مع توسيع نطاق المنع وفرض عقوبات رادعة، مما يقيد دور النقابات في المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية، ويحد من قدرتها على التصدي لقضايا أعضائها والمجتمع.

ثالثًا: التحديات المهنية والاقتصادية

تواجه النقابات المهنية في مصر تحديات مهنية واقتصادية كبيرة، أبرزها تراجع القيمة الاجتماعية والاقتصادية للمهنة، مع مشكلات البطالة وضعف الأجور التي تدفع نحو هجرة الكفاءات، وذكورية بعض المهن. على سبيل المثال، شهدت نقابة الأطباء هجرة واسعة، حيث أشار وزير الصحة إلى أن أكثر من 60% من خريجي الطب يعملون بالخارج (خطاب، سلوى. 2025)، ويرجع ذلك إلى تدني الرواتب، ونقص فرص التدريب، وبيئة العمل الصعبة، خاصة الاعتداءات المتكررة على الطواقم الطبية. وقد تضاعف عدد استقالات الأطباء خلال السنوات الأخيرة، مما ينذر بـ"تصحر طبي" يؤثر على المنظومة الصحية. كما طلبت النقابة رفع بدل العدوى بعد جائحة كورونا، وهو ما استجاب له الرئيس بصرف زيادة معتبرة.

أما البطالة، فتبرز كمشكلة أيضًا في نقابات أخرى مثل نقابة المهن الاجتماعية، حيث يعاني نحو 70% من الخريجين من عدم توفر فرص عمل، رغم اشتراط قانوني بقيدهم بالنقابة (دعبس، أية.2025).

من جهة أخرى، تعاني العديد من النقابات من ضعف التمويل والأزمات المالية (El Sharkawy, Shimaa. 2021) التي تحد من قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية، خاصة المعاشات. فبينما تحصل بعض النقابات على دعم محدود من الدولة، تظل موارد أخرى شحيحة جداً مقارنة بحجم الأعضاء والاحتياجات، مما يؤدي إلى توقف صرف المعاشات أو ضعفها. على سبيل المثال، نقابة التجاريين تواجه نقصًا حادًا في الموارد يقدر بعشرات الملايين، ونقابة الزراعيين تعاني من توقف صرف المعاشات لفترة، ونقابة الاجتماعيين رفضت دعم وزارة المالية بسبب ضآلته. أما نقابة التعليم فلا تحصل على دعم، وتعتمد على مكافآت امتحانات

واستثمارات محدودة، بينما تواجه نقابة المرشدين السياحيين توقف الدعم الصحي وصندوق الكوارث. وبالرغم من ضعف الدعم، شهدت نقابة التمريض زيادة في المعاشات لكنها ما زالت تطالب بزيادة الدعم الحكومي.

أخيرًا، يُلاحظ تحوّل النظرة إلى النقابات كمزود خدمات أكثر منها كجهة دفاع عن حقوق الأعضاء، خاصة في ظل سياسات الإصلاح الاقتصادي التي أدت إلى تقليص بعض الخدمات الاجتماعية. ويرى المهنيون ضرورة استعادة النقابات لدورها النضالي في الدفاع عن حقوق الأعضاء وضمان استقلالها المالي بعيدًا عن التمويل الحكومي للحفاظ على مصداقيتها واستقلال قرارها.

رابعًا: الخلل البنيوي داخل النقابات المهنية:

الفصل التعسفي بين النقابات المهنية والعمالية يمثل تحديًا مركزيًا في المشهد النقابي المصري منذ منتصف القرن العشرين، إذ لم تستجب الحكومة لمطالب تصحيح هذا الفصل، رغم وجود ازدواجية عضوية للموظفين بين النقابات المهنية والعمالية. تتباين آليات التمويل بين النوعين، حيث تعتمد النقابات المهنية على رسوم ودمغات تعود بمنافع للأعضاء، بينما تقتصر النقابات العمالية على الاشتراكات، ما يحد من خدماتها. كما يشكل الجمع بين فئات متعددة بمصالح متضاربة داخل النقابات المهنية، مثل المالكين والأجراء في نقابة واحدة، عائقًا أمام نشاط نقابي حقيقي نتيجة تضارب المصالح.

ويُضاف إلى ذلك ربط عضوية النقابة بحق ممارسة المهنة، حيث تحتكر النقابات منح رخص العمل، خلافًا لما هو معمول به في المجتمعات المتقدمة التي تفصل بين التنظيم المهني ومنح ترخيص العمل، مما يحد من وظائف النقابات في تنظيم العمل والدفاع عن الأعضاء.

يُعاني البنيان النقابي من ضعف داخلي، إذ يفتقر إلى التجانس بين أعضائه، وعدم وجود لجان قاعدية في أماكن العمل، بالإضافة إلى خلل في التمثيل الجغرافي بين المحافظات، حيث تتفاوت أعداد النقابات الفرعية بشكل غير متناسب مع حجم السكان.

أما تمثيل المرأة، فرغم تاريخها الطويل في العمل النقابي، فقد شهد تراجعًا واضحًا بسبب سيطرة الذكور على المناصب النقابية، والنظرة التقليدية لدور المرأة، وغياب آليات واضحة تضمن تمثيلها العادل. فمثلاً، تمثل النساء حوالي 40% من أعضاء نقابات مثل المحامين والأطباء والصحفيين، إلا أن تمثيلهن في مجالس الإدارة محدود أو معدوم. وتعزو أسباب هذا التراجع إلى الهيمنة الذكورية، والفكر القبلي، وقلة الدعم والتأهيل للنساء لخوض الانتخابات النقابية (Abdel Razek, Amany. 2022)

تشير شهادات نسائية بارزة إلى المعاناة من التشويه الإعلامي والتحرش السياسي أثناء الترشيح، مما يزيد من صعوبة تمكين المرأة في مواقع القرار. كما تُبرز قيادات نقابية ومنظمات نسائية أن اللجان النوعية

للمرأة تمثل خطوة أولية لكنها غير كافية، وأن الدمج الكامل للنساء في جميع لجان النقابات هو السبيل لتحقيق المساواة، بالإضافة إلى ضرورة توفير التدريب والتوعية لدعم عضوات النقابات.

في المجمل، يؤدي استمرار هذه الممارسات إلى حرمان النقابات من الاستفادة من الطاقات النسائية وإضعاف فاعليتها، ويُرسّخ هيمنة الذكور على المشهد النقابي، مما يتطلب مراجعة هيكلية لتعزيز المشاركة المتوازنة والدمج الفعلي للنساء في صنع القرار النقابي.

الاستنتاج العام للدراسة:

تكشف هذه الدراسة أن النقابات المهنية في مصر قد واجهت تحديات بنيوية ووظيفية متراكمة خلال العقد الأخير، خاصة في ظل تحولات سياسية واجتماعية متسارعة أعقبت ثورتي 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013. فقد ارتبطت فعالية النقابات تقليديًا بدرجة استقلاليتها عن السلطة التنفيذية، وقدرتها على تمثيل مصالح أعضائها والدفاع عن الحقوق المهنية، إلا أن تلك الأدوار تعرّضت لتآكل ملحوظ بفعل هيمنة الدولة على المجال العام، وتزايد التشريعات المقيدة، وضعف آليات المشاركة المجتمعية.

وفي هذا السياق، تبرز نقابة الصحفيين كمثال دالّ على ما آلت إليه الأوضاع النقابية في مصر. فقد شهدت النقابة، في أعقاب ثورة 25 يناير، حالة من الحراك الداخلي والسعي للعب دور أكثر فاعلية في الدفاع عن حرية الصحافة ومواجهة التشريعات التقييدية، مثل قانون التظاهر لعام 2013 وقانون تنظيم الصحافة والإعلام لعام 2018. إلا أن هذا الدور لم يخلُ من التحديات، حيث اصطدم بإعادة إنتاج مناخ من الضبط المؤسسي، وتراجع مساحات التعبير المستقلة.

وعليه، فإن واقع النقابات المهنية في مصر يعكس توازنًا هشًا بين متطلبات التمثيل المهني ومقتضيات الضبط السياسي، وهو ما يستدعي مراجعة شاملة للأطر القانونية والإدارية المنظمة للنقابات، بما يعيد لها دورها الطبيعي كوسيط مجتمعي فاعل، ويعزز قدرتها على الدفاع عن المصالح المهنية والحقوق الأساسية، وفي مقدمتها حرية التنظيم والتعبير.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية:

1. الخطيب، سعدي محمد. (2011) **حقوق الإنسان وضماناتها الدستورية**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
2. البطمة، سامية و عدوان، يوسف. (2007) **سبل تفعيل دور النقابات العمالية في صياغة السياسة العامة**، القدس: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.
3. الطبابي، عبد الحميد. (2013) **دراسات حول قضايا الثورة التونسية**، تونس: الدار التونسية للكتاب.
4. لوكسمبورج، روزا. (1970) **الإضراب الجماهيري والحزب السياسي والنقابات**، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
5. لوبون، غوستاف. (2007) **روح السياسة**، ترجمة: عادل زعيتر، بيروت: دار الكتب العلمية.
6. عبد القادر، حمد. (1963) **الديمقراطية الاشتراكية**، بغداد: مطبعة الحكومة.
7. الصعيب، حسن. (2025) **تحولات الطبقة العاملة المغربية في ظل النيوليبرالية**، المغرب: دار بصمة للنشر والتوزيع.
8. منغور، أحمد. (2006) **موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية**، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة بالجزائر: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية.
9. حنفي، عبد الله. (1989) **دور النقابات في الحياة الدستورية: دراسة مقارنة**، القاهرة: دار النهضة العربية.
10. البرعي، أحمد حسن. (2006) **الوسيط القانون الاجتماعي، النقابات العمالية "الجزء الثالث"**، القاهرة: دار النهضة العربية.
11. الطبابي، عبد الحميد. (2013) **الفصل والربط بين النقابي والسياسي**، تونس: دار صامد.
12. عبد العال، طارق. (2024) **الحق في التنظيم والحريات النقابية**، مصر 360، القاهرة، 4 يونيو، متاح على الرابط التالي: https://masr360.net/2022/06/04/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D%D8%A8%D9%8A%D8%A9-2-5

13. قاسم، إبراهيم. (2019) **7 جهات يراقبها الجهاز المركزي للمحاسبات حفاظًا على المال العام... تعرف عليها**، اليوم السابع، القاهرة، 28 يوليو، متاح على الرابط التالي: https://www.youm7.com/story/2019/7/28/7-7-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B2-

14. بدر، عمرو. (2022) عام المجتمع المدني: هل ترفع الدولة يدها عن النقابات؟، موقع املنصة، القاهرة، 1 فبراير، متاح على الرابط التالي: https://manassa.news/stories/5613?utm

15. رمضان، فاطمة. (2018) سد منابع حقوق العمال: لا تفاوض ولا إضراب، مدى مصر، القاهرة، 18 أكتوبر، متاح على الرابط التالي: https://www.madamasr.com/2018/10/18/opinion/u/%D8%B3%D8%D9%88-%D9%84%D8%A7

16. خطاب، سلوى. (2025) هجرة الأطباء من مصر، مكسب مادي أم هرب من ظروف عمل قاسية؟، بي بي سي عربي، القاهرة، 4 مايو، متاح على الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic/articles/c5y4wl3j8glo?utm

17. قنديل، أماني. (2001) **المجتمع المدنى فى مصر : فى مطلع ألفية جديدة**، المستقبل العربي، المجلد 24، العدد 273، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

18. عبد المنعم، أحمد فارس. (1993) **السلطة السياسية والتنمية منذ 1805 وحتى الآن**، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد64.

19. عبد الرحمن، خالد. (2024) **نقابة الأطباء المصرية بين ثورتين**، الاشتراكي.

20. يحيي، أحمد صفاء. (2017) **التكيف القانوني للنقابات والاتحادات المهنية**، ط1، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع.

21. أسعد، محمد. (2016) **"النقابات" دستور يحميها وقوانين مشوهة**، اليوم السابع، متاح على الرابط التالي: https://www.youm7.com/story/2016/11/18/%D8%A7%D9%84%D%D8%AA-%D9%81%D8%B1%D8%B6

22. الفياض، إبراهيم طه. (1988) **القانون الإداري**، ط1، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

23. حافظ، محمود محمد. (1985) **القرار الإداري**، القاهرة: دار النهضة العربية.

24. حسن، ماهر. (2016) **نقابة الصحفيين: قصة التأسيس ومعركة المقر مع الاحتلال**، المصري اليوم، 9 إبريل، متاح على الرابط التالي: https://www.almasryalyoum.com/news/details/925743

25. أشرف، عبد الحميد. (2010) **الاتجاهات القانونية في تنظيم حرية الصحافة**، القاهرة: دار الكتاب الحديث.

26. صلاح، عبد الخالق. (2025) **عادل حموده: الحسيني أبو ضيف فضح فساد شقيق زوجة مرسي فاغتالوه**، صدى البلد، القاهرة، 28 يونيو، متاح على الرابط التالي: https://www.elbalad.news/6618594

27. الريدي، أحمد. (2013) **وقف بث قنوات موالية لمرسي بعد لحظات من بيان السيسي**، العربية، القاهرة، 3 يوليو، متاح على الرابط التالي: https://www.alarabiya.net/arab-and-world/egypt/2013/07/03/%D8%AA%D9%88%D9%82%D9%81-

28. دعبس، أية. (2015) **المهن الاجتماعية: 70% من خريجي كليات الخدمة الاجتماعية يعانون البطالة**، اليوم السابع، القاهرة، 20 يوليو، متاح على الرابط التالي: https://www.youm7.com/story/2015/7/20/%D8%A7%D9%84%D9%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9/2271043

29.

30. حسني، سمير. (2018) **السيسي من العلمين الجديدة: الإساءة للجيش والشرطة خيانة عظمى وملهاش علاقة بحرية الرأي**، اليوم السابع، القاهرة، 1مارس، متاح على الرابط التالي: https://www.youm7.com/story/2018/3/1/%D8%A7%D9%84%D8%A%88%D9%85%D9%84%D9%87%D8%A7%D8%B4/3673333

31. صالح، أمين وسلامة، سمر. (2014) **رؤساء تحرير الصحف: التوقف عن نشر البيانات المحرضة على مؤسسات الدولة**، اليوم السابع، القاهرة، 26 أكتوبر، متاح على الرابط التالي: https://www.youm7.com/story/2014/10/26/%D8%B1%D8%A4%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA/1923196

32. نعمة، ولاء. (2013) **نقيب الصحفيين لـ"البلاوي": تطبيق قانون التظاهر بهذا الشكل يعطل خارطة الطريق والدستور**، الوطن، القاهرة، 26نوفمبر، متاح على الرابط التالي: https://www.elwatannews.com/news/details/361912?utm

33. عبد الحميد، أشرف. السيسي يصادق على تعديل قانون التظاهر، العربية، القاهرة، 3 مايو، متاح على الرابط التالي: https://www.alarabiya.net/arab-and-world/egypt/2017/05/03/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Drivdal, A.B. (2020) Unions' Conceptualizations of Members'Professional Interests and Influence in the Workplace, **Nordic Journal of working life studies**, vol.10, Issue 4, Available at:file:///D:/Unions_Conceptualizations_of_Members_Professiona.pdf
2. El Sharkawy, Shimaa. (2021) **Independent Trade Unions: Between Political Developments and Internal Factors – Egyptian Case Study 2004-2015**, Arab-reform, 9 November, https://www.arab-reform.net/publication/independent-trade-unions-between-political-developments-and-internal-factors-egyptian-case-study-2004-2015/?utm
3. Abdel Razek, Amany. (2022) **Mapping gendered spaces and women's rights in the modern egyptian public sphere**, springer, 21 December, https://link.springer.com/article/10.1007/s43545-022-00582-7?utm
4. MacDonald, Jo-Anne.(2012) **Priority Setting and Policy Advocacy for Community – Environmental Health: A Comparative Case Study of Three Canadian Nursing Associations** , Canada: University of Ottawa.

5. Streeck, W., & Hassel, A. (2003) **Trade unions as political actors**. In J. T. Addison, & C. Schnabel (Eds.), International handbook of trade unions.
6. Zaki, Moheb. (1995) **Civil Society and Democratization in Egypt: 1981-1994,** Cairo: Ibn Kjaldoun Center.
7. Rowe, S.M. (2012) **Attacks on the Press in 2011, Committee to Protect Journalists**, New York, Available at: https://cpj.org/2012/02/attacks-on-the-press-in-2011-egypt/
8. Berger, Miriam. (2015) , **Stalled Reform in Egyptian Journalist Syndicate: A Sign of Larger Media Malaise**, Atlantic Counci ,january 12, https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/stalled-reform-in-egyptian-journalist-syndicate-a-sign-of-larger-media-malaise/
9. Franzetti, Annika, &Sven Engesser. (2011) Media systems and political systems: Dimensions of comparison. **International Communication Gazette**. Vol.73, Issue(4), 273- 301.